

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من
وجهة نظر كبار المكلفين

إعداد

عبيده محمود رشيد عبود

إشراف

أ. د. طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات
الضريبية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2019

مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين

إعداد

عبدة محمود رشيد عبود

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/4/24م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

أ. د طارق الحاج / مشرفا رئيسيا

.....

د. سهير الشوملي / ممتحنا خارجيا

.....

د. محمد شراقة / ممتحنا داخليا

.....

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)
صدق الله العظيم.

إلى منارة الهدى والعلم والإمام المصطفى إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد
(صلى الله عليه وسلم)،،

إلى روح والدي الطاهرة، الذي أضاء دربي بالدعاء وتحمل في تربيتي كل مشقة وعناء طيب الله
ثراه وأسكنه فسيح جناته ،،

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي
العزيرة ،،

إلى من حبهم يجري في عروقي وينهج ذكراهم فؤادي إلى أخوتي وأخواتي وزوجي ،،

إلى من صاغوا لنا من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة، إلى أساتذتي الكرام ،،،

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، الشكر لله أولا على ما أنعم به علينا من نعم كانت خير عون لي في إنجاز هذا العمل.

يقول الله تعالى في كتابه العزيز (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) " سورة الرحمن آية 60 "

ومن هذا المنطلق واعترافا مني بالجميل لا أملك إلا كلمة شكر وعرفان أتوجه بها إلى

أساتذتي الأفاضل في برنامج المنازعات الضريبية الذين قدموا لي الكثير من العلم والمعرفة، فلهم مني كل التقدير والاحترام .

وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور المشرف طارق الحاج لمساندته لي وتقديم العون الكبير والتوجيه السديد، أسأل الله تعالى أن يجزيه عني خيرا.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور محمد شراقة والدكتور سهير الشوملي بتفضلهما لمناقشة هذا العمل المتواضع وإثرائهم بأفكارهما القيمة، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى كل من حضر هذه المناقشة سواء من أهلي أو زملائي أو الأساتذة.

فجزى الله الجميع بكل خير.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر
كبار المكلفين.

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث
علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other
degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
ط	فهرس الجداول
ك	فهرس الأشكال
ل	فهرس الملاحق
م	ملخص الدراسة
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	فرضيات الدراسة
8	متغيرات الدراسة
8	حدود الدراسة
9	مصطلحات الدراسة
11	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
12	المبحث الأول: الحوافز الضريبية
12	مفهوم الحوافز الضريبية
13	أهداف الحوافز الضريبية
14	أنواع الحوافز الضريبية
17	نجاح سياسة الحوافز الضريبية
18	المبحث الثاني: ضريبة الدخل

19	مفهوم ضريبة الدخل
19	عناصر الضريبة
20	خصائص ضريبة الدخل
21	أساليب فرض ضريبة الدخل
22	تطور ضريبة الدخل في فلسطين
23	القواعد الأساسية لضريبة الدخل
24	المبحث الثالث: الحوافز الضريبية والتغيرات التي طرأت عليها في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني
25	المجال الأول: الحوافز المتعلقة بالشرائح والنسب الضريبية
28	المجال الثاني: الحوافز المتعلقة بتعديل التنزيلات الضريبية
30	المجال الثالث: الحوافز المتعلقة بالإعفاءات والتقاص
32	المجال الرابع: الحوافز المتعلقة بتوسيع قاعدة الإعفاءات
34	المجال الخامس: الحوافز المتعلقة بتشجيع المكلف على السداد
35	الدراسات السابقة
35	الدراسات العربية
38	الدراسات الأجنبية
40	التعقيب على الدراسات السابقة
41	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
42	المقدمة
42	منهج الدراسة
42	مجتمع الدراسة
43	عينة الدراسة
44	أداة الدراسة
45	صدق الأداة
45	ثبات الأداة
45	إجراءات الدراسة الميدانية

46	متغيرات الدراسة
46	المعالجة الإحصائية للبيانات
47	مفتاح تصحيح الأداة
48	الفصل الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها
71	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
72	النتائج
74	التوصيات
76	
80	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	توزيع مجتمع الدراسة	42
(2)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير حجم الإيراد	43
(3)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير القطاع	43
(4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المحافظة	44
(5)	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال الشرائح والنسب الضريبية	50
(6)	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال الإعفاءات الضريبية	51
(7)	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال التتزيلات الضريبية	52
(8)	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال طرق وأساليب تحصيل الضريبة	54
(9)	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال مستوى الخصم التشجيعي	55
(10)	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة الكلية	57
(11)	المتوسطات الحسابية، وقيمة sig لمجال الشرائح والنسب الضريبية	59
(12)	المتوسطات الحسابية، وقيمة sig لمجال الإعفاءات الضريبية	59
(13)	المتوسطات الحسابية، وقيمة sig لمجال التتزيلات الضريبية	60
(14)	المتوسطات الحسابية، وقيمة sig لمجال طرق وأساليب تحصيل الضريبة	61
(15)	المتوسطات الحسابية، وقيمة sig لمجال الخصم التشجيعي	61
(16)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغير حجم الإيراد	62
(17)	نتائج اختبار (LSD) على مجال طرق وأساليب تحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية	64
(18)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغير القطاع	65

67	نتائج اختبار (LSD) على مجال الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	(19)
68	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغير المحافظة	(20)
70	نتائج اختبار (LSD) على الإعفاءات الضريبية حسب متغير المحافظة	(21)

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	متغيرات الدراسة	8

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	المحكمين	81
2	الاستبانة	82

مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين

من وجهة نظر كبار المكلفين

إعداد

عبدة محمود رشيد عبود

إشراف

أ. د. طارق الحاج

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين في محافظات الضفة الغربية.

ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار عينة للدراسة تكونت من (150) من كبار المكلفين ، حيث تم تطوير استبانة وعرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وتم توزيعها على عينة الدراسة ، وقد بلغت قيمة معامل (71.3%) وهو معامل ثبات مناسب ويفي بأغراض الدراسة.

أهم ما تم التوصل إليه من نتائج:

تطوير الحوافز التشجيعية وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى تزيد من الالتزام بدفع الضريبة المستحقة وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، كما أن إدراج نظام السلفيات اختياريًا وحصول المكلف على خصم تشجيعي في قانون الضريبة يعد عاملاً محفزاً لتسهيل تحصيل الضريبة. وأن توعية المكلفين بالتتريلات والخصومات الواردة في قانون ضريبة الدخل تعمل على تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي.

أما أهم التوصيات تمثلت في:

العمل على تحقيق العدالة والمساواة في تحديد نسبة الضريبة لكافة شرائح المجتمع في ظل القانون الجديد للضريبة، وتقليل نسبة الضريبة خاصة لأصحاب الدخل المنخفضة كونها لا تلائم جميع شرائح المجتمع، زيادة الإعفاءات الضريبية للمكلفين بما يتناسب مع المقدرة التكاليفية للأفراد، والعمل على توفير حوافز ضريبية للأفراد لأجل زيادة الإيرادات، بحيث تختلف بين فئات المجتمع، من قطاعات صناعية وتجارية وخدمية. تعديل قانون الضريبة بما يتناسب مع القدرة التكاليفية للأفراد، وأيضاً بالنسبة للإعفاءات الشخصية والعائلية، بحيث يشعر كبار المكلفين بعدالة الضريبة المفروضة عليهم.

تنويع طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وذلك بما يتناسب مع دخل المكلفين.

منح نسبة خصم تشجيعي للمكلفين الذين يقومون بسداد الضرائب المتراكمة عليهم.

وضرورة تطوير الحوافز الضريبية وذلك بمنح الإعفاءات الضريبية لكبار المكلفين بما يتناسب مع حجم إيراداتهم.

الفصل الأول

الإطار العام: مشكلة الدراسة وخلفيتها

المقدمة

تعد الضريبة أحد أهم الموارد المالية لأي دولة ولا يكاد يخلو تشريع ضريبي في دولة من دول العالم من وجود بعض صور من الحوافز الضريبية إلا أنها تزداد أو تقل بحسب مدى الأهمية النسبية التي يقررها المشرع والتي تعد من أهم أدوات السياسة الضريبية التي يتم اللجوء إليها لتحقيق الأهداف العديدة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، حيث أن دول العالم المتقدمة أو النامية تعتمد على هذه الحوافز كأسلوب لجذب الاستثمارات لما لها من تأثير هام على زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية في الدول المضيفة للاستثمارات.

وتعد الحوافز الضريبية جزء من السياسة المالية التي تلعب دوراً مهماً في تشجيع القطاعات التنموية، كما تعد ميزة اقتصادية قابلة للتقدير تقدم لفعالية إنتاجية معينة أو لأنواع أخرى من الفعاليات وبتوجيه من الحكومات لتشجيعها للتصرف بالشكل المرغوب وتهدف إلى زيادة معدل العائد أو تخفيف حزمة التكاليف.

في الواقع الفلسطيني تشكل الضرائب رافداً رئيسياً لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أظهر تقرير الميزانية الفلسطينية الصادر عن وزارة المالية، أن إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة محلياً وعبر إسرائيل "المقاصة"، بلغت 11.3 مليار شيكل في الشهور الـ 11 المنقضية من العام 2018. (<http://www.aliqtisadi.ps/article/65422>) **فلسطين - 113 مليار - شيكل -**

قيمة - الضرائب - المحصلة - في - 11 - شهر / 2019

نظراً للأهمية الكبيرة للضريبة بالنسبة لموازنة السلطة تم تنظيم السياسة الضريبية من خلال اللوائح والقوانين، وتفرض الضريبة على الأشخاص والشركات المقيمة في فلسطين، كما وتم إعطاء الكثير من المنح والحوافز الضريبية وعلى وجه الخصوص النفقات التي تخص البحث والتطوير، أو بهدف تحسين الجودة للمنتج أو حتى نفقات الوصول لأسواق خارجية .

لذلك لابد للدولة من حماية هذا الرافد كي تتمكن من توفير الأموال التي تحتاجها لمعالجة مشاكلها الاقتصادية وتحقيق النمو والازدهار لمواطنيها، كما وتسعى الدولة إلى أن تتصف الضريبة بالعدالة الاجتماعية والملائمة حتى تلقى القبول والرضا من المكلفين فلا يعتبرونها عبئاً عليهم أو عقوبة تصيبهم بل يدفعونها عن طيب خاطر مساهمة منهم في تحقيق أهداف الدولة وتحقيقاً للولاء الاجتماعي بين أفراد المجتمع وذلك ضمن سياسة ضريبية ناجحة تتبناها الدولة، لذا كان لابد من تطبيق وتبني سياسيات تحفيزية لدفع الضرائب حيث تعتبر سياسة التحفيز مصطلحاً جديداً نسبياً في الاقتصاد وغير محدد كونه يستعمل للتعبير عن الوسائل والأساليب الإغرائية التي تستعملها الدولة لدفع الضرائب، يمكن تعريف هذه السياسة على أنها تتجسد في تلك الطرق والأساليب المستعملة حديثاً لتنشيط السياسة الاقتصادية، هذه السياسة التي تهدف إلى التوفيق بين مصالح الدولة ومصالح الجهات الأخرى الدافعة للضرائب من جهة أخرى مثل الخصومات والإعفاء الضريبي وغيره بهدف التشجيع وتحفيز الناس لدفع الضرائب وفق السياسة العاملة التي تنتجها الدولة" (عفانة، وآخرون، 2008)

كما أن هذه الأساليب تتمثل: في الحوافز الضريبية التي يمكن أن تعرف بأنها تلك الالتزامات الجبائية التي تمنح للمكلف وفق مقاييس وشروط معينة، ومن هنا فإن هذه الحوافز الضريبية تمثل مساعدات مالية غير مباشرة تمنح إلى المستثمرين الذين يلتزمون بمعايير وشروط يحددها القانون، تأخذ هذه الحوافز شكل تخفيضات وإعفاءات سواء دائمة أو مؤقتة ونظراً للخصائص التي تتميز بها الضريبة فإنها تؤهلها أن تستعمل كأداة للتأثير على قرار المستثمر وجعله يتماشى وسياسة التنمية. (عبد العزيز، 2005)

وقد برزت الحوافز الضريبية في موازنة العام 2018 وكانت كالتالي:

أولاً: التحول إلى إعفاءات ومحفزات ذكية مرتبطة بالتدريب للخريجين.

ثانياً: وضع حوافز ضريبية عبر البنوك.

ثالثاً: حوافز ضريبية مستحدثة للشركات في التعديل المقترح.

<https://www.palestineconomy.ps/ar> (3,2019)

وبناءً على ما تقدم ارتأت الباحثة إجراء دراسة تطبيقية حول مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين، باعتبار الضريبة أحد أهم موارد خزينة الدولة والتي تساعد على سد العجز في الميزانية العامة للدولة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

بالرغم من أهمية الحوافز الضريبية في معظم اقتصاديات دول العالم إلا أنها لا تلعب دوراً إلا محدود في مجمل مفاصل ونشاطات الاقتصاد الفلسطيني كون الأخير اقتصاد ريعي يجعل من الضريبة ذات دور محدود في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤكد ضرورة الالتفات إلى جعل الضريبة والحوافز الضريبية أداة فعالة في بناء بيئة صالحة لنمو القطاع الاقتصادي بشكل خاص ونمو الدولة بشكل عام، فلقد ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها عام 1994 اقتصاداً هشاً وتابعاً، يعاني من بنية تحتية معدومة أو ضعيفة ومحدودية في القدرة الاستيعابية للعمالة الفلسطينية ومن اختلال كبير بين الناتج القومي والناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى عجز مزمن في الميزان التجاري وبالرغم من المحددات التي فرضتها الاتفاقات السياسية والاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي للمرحلة الانتقالية، إلا أن المجال قد فتح أمام الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية لصياغة سياسة اقتصادية وطنية يحدد من خلالها هوية الاقتصاد الفلسطيني ومسارته التنموية للتغلب على الاختلالات الهيكلية التي ورثها عن الاحتلال ووضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار التنمية المستدامة، وخلق البيئة المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني وارتفاع معدلات نموه، مما يزيد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (صبري، نضال، 2003)

وعليه تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الأول:

(ما مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين؟)

وتتبع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1. ما مدى انعكاس الشرائح والنسب الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين ؟
2. ما مدى انعكاس الإعفاءات الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين ؟
3. ما مدى انعكاس التزيلات الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين ؟
4. ما مدى انعكاس الطرق والأساليب المتبعة في تحصيل الضرائب على إيرادات الضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين ؟
5. ما أثر الخصم التشجيعي على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين ؟

السؤال الرئيسي الثاني:

ما مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين تبعاً للمتغيرات الديمغرافية التالية (القطاع ، حجم الإيراد، المحافظة) ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية دراسة الحوافز في القانون الضريبي وقانون الاستثمار وبحث إمكانية تطويرها وتفعيلها تحقيقاً للأهداف الذي وضعت من أجلها، كما أن زيادة الإيرادات ورفع الكفاءة هو أمر في غاية الأهمية وكل ذلك يتأتى بإتباع سياسات اقتصادية ومالية حكيمة ومناسبة للوضع الاقتصادي الفلسطيني في الوقت الراهن ومن أهمها السياسات الضريبية ولكون الضرائب هي من الروافد الأساسية لخزينة السلطة، لذلك صدر القانون رقم 5 لسنة 2015 بشأن إقرار حوافز تشجيعية تساعد في تنمية الإيرادات وتعظيم الحصيلة الضريبية، الأمر الذي تتناوله هذه الدراسة

بالمناقشة والتحليل لغرض الوقوف على أثر هذه الحوافز وانعكاساتها على الأداء الضريبي ومعرفة البدائل الممكنة التي تساهم في زيادة تلك الحصيلة، مما ينعكس أثره بالفائدة على كل من المكلف والإدارة الضريبية ذاتها دعماً للخزينة العامة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مدى انعكاس الشرائح والنسب الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين.
2. التعرف على مدى انعكاس الإعفاءات الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين .
3. التعرف على مدى انعكاس التنزيلات الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين .
4. التعرف على مدى انعكاس الطرق والأساليب المتبعة في تحصيل الضرائب على إيرادات الضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين .
5. التعرف على أثر الخصم التشجيعي على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

• الفرضية الأساسية الأولى:

- 1- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين.

وتتبع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

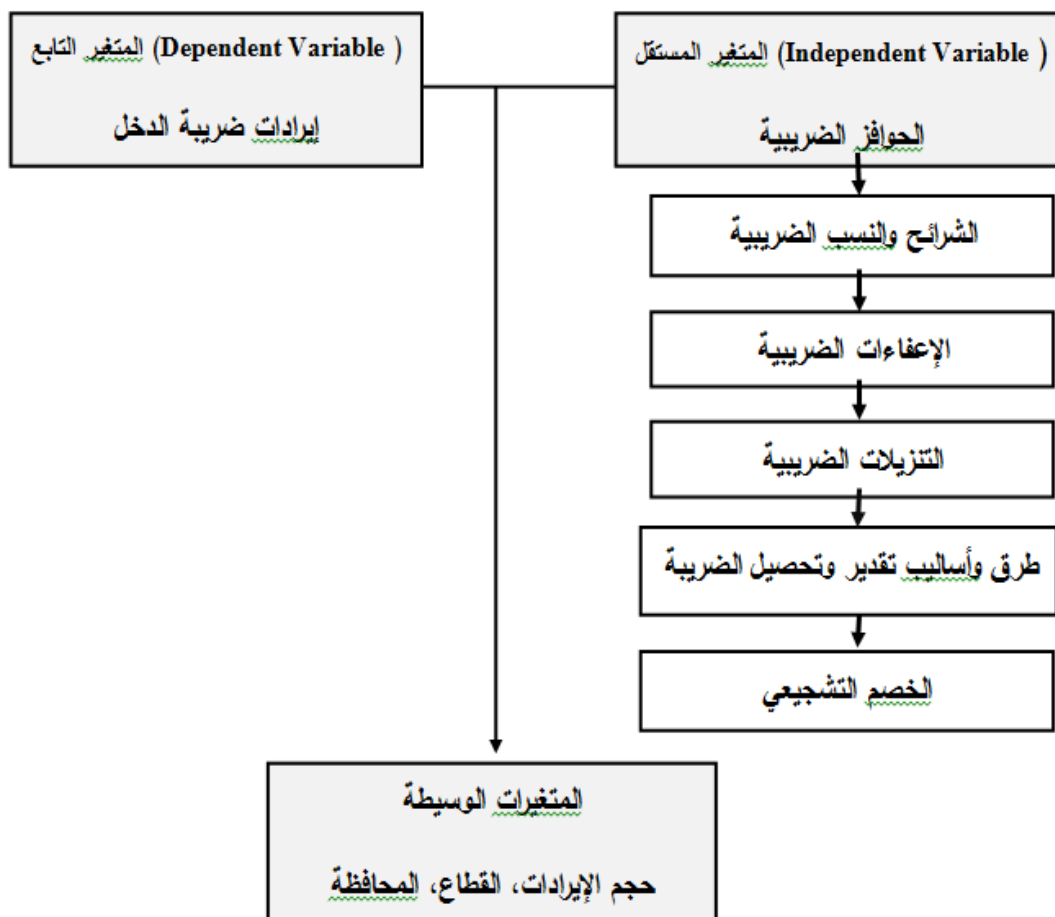
- أ- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الشرائح والنسب الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية.
- ب- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية.
- ت- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التزييلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية.
- ث- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطرق والأساليب المتبعة في تحصيل الضرائب في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية.
- ج- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الخصم التشجيعي في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية.

• الفرضية الأساسية الثانية كما يلي :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الموضوع تعزى للمتغيرات الديمغرافية التالية (حجم الإيراد، القطاع، المحافظة) .

متغيرات الدراسة:

يمكن إيضاح متغيرات الدراسة وعناصرها بالشكل التالي:



الشكل رقم " 1 " : متغيرات الدراسة.

من تصميم الباحثة: عبدة عبدو

حدود الدراسة

1- الحدود البشرية: كبار المكلفين.

2- الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الجامعي من العام الدراسي 2018/2019م.

3- الحدود المكانية: محافظات الضفة الغربية _ فلسطين.

4- الحدود الموضوعية: مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين.

• مصطلحات الدراسة

- **الحوافز الضريبية:** تدابير أو إجراءات معينة يتخذها المشرع وفقاً لسياسة ضريبية معينة بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة. (عبد العزيز، 2005، ص 109).

- **ضريبة الدخل في فلسطين:** إيراد فرضته البلديات والمجالس القروية مثل ضرائب الحرف والمهن وضريبة النفايات وفرضت ضريبة الدخل ورأس المال في فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية ثم نظمت في القانون رقم 13 عام 1947 وما بين عامي 1948-1967. (صبري، 2003، ص 152)

- **الإيرادات العامة:** المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية النفقات، والقيام بالخدمات الملقاة عليها، وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (الشلة، 2005)

- **الشرائح الضريبية:** الأقسام أو الأجزاء التي تتغير عندها قيمة الضريبة المفروضة على الدخل في النظام الضريبي.

- **الإعفاءات الضريبية:** استثناء مبالغ مالية أو أشخاص أو سلع أو خدمات من فرض الضرائب وذلك وفقاً لنصوص القانون لاعتبارات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. (الدايم، 2018)

- **الخصم التشجيعي:** هو إجمالي الدخل المعدل وهو نتيجة لمجموعة متنوعة من الأحداث التي يمر بها دافع الضرائب مدار العام.

- **التنزيلات الضريبية:** تنزيل ما تكلفه المكلف من مصاريف أنفقت أو استحققت في سبيل إنتاج الوعاء الضريبي خلال الفترة الضريبية.

- **التحصيل الضريبي:** مجموع العمليات التي تهدف إلى نقل المبالغ الضريبية من جيوب المكلفين إلى صناديق الخزينة، وهي المرحلة الأهم من مراحل العمل الضريبي، ويتم تحصيل الضريبة إما نقداً أو بشكات مصرفيه أو حوالات بريدية وحالياً يتم التحصيل عن طريق إيداع المبلغ المطلوب تحصيله في الإقرار الضريبي الذي يقدمه الشخص عن طريق إيداع المبلغ المذكور في حساب مصلحة الضرائب في أحد البنوك أو جميعها مع الاحتفاظ بإيداع. (الغفور، 2008)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

- الإطار النظري

- المبحث الأول: الحوافز الضريبية
- المبحث الثاني: ضريبة الدخل
- المبحث الثالث: الحوافز الضريبية والتغيرات التي طرأت عليها في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني

- الدراسات السابقة

- الدراسات العربية
- الدراسات الأجنبية
- التعقيب على الدراسات السابقة

المبحث الأول: الحوافز الضريبية

مقدمة

من أجل العمل على تحقيق أهداف الدراسة تم التطرق من خلال الإطار النظري إلى المبحث الأول وتضمن موضوع الحوافز الضريبية من حيث مفهومها وأهدافها وأنواعها ومدى نجاح سياسة الحوافز الضريبية.

المطلب الأول: ما هية الحوافز الضريبية

تعد الحوافز الضريبية أداة من أدوات السياسة المالية والضريبية التي تنتهجها الدولة من أجل التدخل في توجيه الأنشطة الاقتصادية بما يتفق مع أهدافها القومية ، فهي أداة لتوجيه وتشجيع الاستثمارات عن طريق منح الإعفاءات الضريبية لبعض المشروعات، والسماح باعتماد معدلات اهتلاك مرتفعة نسبياً لاستثمارات معينة، وإجازة ترحيل الخسائر وغيرها من الحوافز الأخرى.

(محمد، 2005، ص 109)

ومن هنا يتطلب الأمر التعرف على طبيعة الحوافز الضريبية وأهدافها وأنواعها.

الفرع الأول: تعريف الحوافز الضريبية

هي نظام مالي يتضمن إعفاءات وتسهيلات تمنح وفقاً لأحكام القانون من أجل تحفيز وتشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال وتوظيفها وتوجيهها في القنوات الإنتاجية والخدمية في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يؤمن للدولة تلبية متطلبات خطط البناء القائمة فيها وصولاً للرفاهية المنشودة فهي تارة امتيازات وأخرى تدابير وإجراءات وثالثة ميزات إلى كونها تيسيرات ونظم إلا أن ما يجمعها ويوحدها أنها تتخذ من جهة مركزية هي الدولة بأجهزتها المختلفة وأهدافها كذلك موحد، وبعبارة أكثر تركيزاً إنها وسيلة اقتصادية مالية لتنفيذ سياسة دولة ما هدفها تشجيع النشاط الإنتاجي. (الغزوي، 2014)

بناءً على التعريف السابق يمكن القول أن الحوافز الضريبية ما هي إلا أحد السياسات المالية أو بصورة أخرى امتيازات مالية وضعت بهدف تحفيز أو تشجيع نشاط اقتصادي معين.

الفرع الثاني: أهداف الحوافز الضريبية

تسعى الحوافز الضريبية على تحقيق جملة من الأهداف المتعددة منها الاقتصادية والمالية والاجتماعية وكلها تصب في خدمة مجمل الاقتصاد الوطني ومن ثم المجتمع وتسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق سياسة التشجيع والتحفيز الضريبي ومن هذه الأهداف ما يلي:

الأهداف الاقتصادية

من المعلوم أن ربحية الاستثمارات تزداد من خلال منح حوافز ضريبية حيث تعمل تلك الحوافز على تحقيق أكبر عائد اقتصادي واجتماعي للمؤسسة وتؤدي إلى تحسين ربحية الاستثمارات، يتمثل ذلك بما يلي:

- تنمية الاقتصاد من خلال تخفيض العجز الضريبي أو إلغائه كلياً، مما يؤدي إلى نقص حجم التكاليف.
- تشجيع المشاريع التي توفر مناصب الشغل.
- تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملاً اقتصادياً.
- زيادة إيرادات الخزينة في المستقبل .
- توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.
- تحصيل إيرادات إضافية، مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدة العمليات الإنتاجية، التي تهدف إلى تصدير السلع. (مهاني، 2010، ص19)

الأهداف الاجتماعية:

تعمل الحوافز الضريبية التي يتم منحها للمكلفين على تشجيعهم لدفع الضرائب والمستحقات المطلوبة منهم، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الأنشطة التي يقومون بالعمل من خلالها وهذا يؤدي إلى ما يلي:

- امتصاص البطالة: من خلال توفير مناصب شغل جديدة، فالامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكن من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها بإنشاء مؤسسات يتطلب تشغيلها وتشييدها أيدي عاملة جديدة.
- تحقيق التوازن الاقتصادي: ويتم من خلال الحوافز الضريبية الموجهة الاستثمار في المناطق المحرومة المراد تنميتها، من أجل تقليص الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصادياً، مما يحد من ظاهرة النزوح الريفي، وخلق جو مستقر لسكان.
- التوزيع العادل للدخل: ويتم من خلال الاقتطاع الضريبي للمكلفين، وتوزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات تعود بالنفع على الجميع، مثل الصحة، التعليم، المرافق العمومية، إن معظم التشريعات الضريبية تسمح بإعفاء ضريبي للدخول التي تقل على مستوى معين وهذا ما يحقق عدالة في الاقتطاع للمكلفين بالضريبة. (حنا، 2003)

الفرع الثالث: أنواع الحوافز الضريبية

ويمكن النظر للحوافز الضريبية من خلال ربطها مباشرة بالضريبة أي من جهة علاقتها بالتحصيل الضريبي وهي على نوعين: (منشورات الأمم المتحدة، 2004، ص12)

أولاً - حوافز ضريبية مباشرة: عبارة عن التخفيف الجزئي أو الشامل على ضرائب الدخل الذي يجب دفعه في الفترة المعينة.

ثانياً - حوافز ضريبية غير مباشرة: وتظهر بعدة أشكال مثل الإعفاء من رسوم الاستيراد و رسوم المبيعات أو الرسوم المحلية.

وهناك تصنيف آخر للحوافز الضريبية حيث:

النوع الأول: حوافز ضريبية خاصة بالاستثمار: حيث يمكن اعتبار الحوافز الضريبية أحد الركائز المشجعة والمحفزة للاستثمار المحلي والأجنبي وتتكون هذه الحوافز من ما يلي:

(1) الإعفاء الضريبي: هو عدم فرض الضريبة لدخل معين قصد تشجيعه أو إسقاط حق الدولة لبعض المكلفين إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك بمقابل التزامهم بممارسة نشاط معين أو توجيههم إلى مناطق معينة وفي ظروف معينة ضمن القانون وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لتشجيع سياسة معينة بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
(الحاج، 2009، ص88)

(2) التخفيض الضريبي: هو عملية إخضاع المؤسسة أو قطاع معين لمعدلات ضريبة أقل من المعدلات السائدة و يكون في شكل تخفيض معدل الضريبة أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط.

(3) نظام الاهتلاك المالي: كافة الطرق التي تؤدي إلى اهتلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة لها ضريبياً وتتم عملية تعويض هذا النظام عن طريق تخفيض احتياطات سنوية يمكن استبدالها بعد فترة زمنية تعرف عادة بالحياة النافعة للاستثمار أما بطريقة حساب هذا الجزء المعوض القسط من الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة.
(دراز، 2003)

النوع الثاني: حوافز ضريبية خاصة بالتصدير: هي إعفاءات تمنحها الدولة لتسهيل عملية التصدير بقصد رفع مستوى المنتج الوطني وجعله مواكبا للمقاييس العالمية و قادراً على المنافسة في الأسواق العالمية ومنح المشرع هذه الحوافز من أجل رفع العبء الضريبي على المصدرين بالإضافة إلى تشجيع الصادرات وتوفير العملة من أجل غزو السوق العالمي والنهوض بالاقتصاد الوطني. ويشمل هذا النوع من الحوافز مزايا وحوافز خاصة بالحقوق الجمركية ويقصد بها

التخفيض في الحقوق الجمركية في حالة تصدير المنتجات المحلية أو استيراد المواد الأولية والسلع المستعملة في العمليات الموجهة مباشرة في تشجيع الاستثمار والموجودة في المناطق الحرة والتي تكون خاضعة لحقوق الجمرك، أما الحوافز الخاصة بالضريبة على الدخل فهي تمنح على شكل إعفاء كلي للدخل الناتج عن التصدير أو على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، وأخيراً الحوافز خاصة بالرسم على القيمة المضافة على رقم الأعمال حيث إن أغلبية الدول تعتمد على تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة في حالة التصدير، حتى تكون الصادرات منافسة للسلع الأجنبية ويمكن أن يأخذ هذا التحفيز من أجل إعفاء الصادرات من كل نوع من الضرائب (إعفاء كلي). (اللويزي، المومني، 2004)

النوع الثالث: الحوافز الضريبية الخاصة بالتشغيل: يكون استعمال هذه الإعفاءات محدودة لأن منح الكثير من الامتيازات يعتبر مخاطرة ولا يستفاد منه أي شيء، ومن أشكال تشجيع التشغيل:

أ) التخفيض الخاص بالموظف يمكن للمؤسسات أن تخضع لتخفيض من قيمة دخلها الخاضع للضريبة على أساس كل شخص موظف أو على أساس كل منصب شغل متوفر، وهذا النوع من التشجيع ينقص من تكلفة اليد العاملة للموظفين كما يكون لها هدف لزيادة الطلب على اليد العاملة.

ب) التخفيض الخاص بالصناعات التي تستعمل بكثرة اليد العاملة:

إن الصناعات المستعملة بكثافة لليد العاملة يمكنها من أن تستفيد من تسهيلات وتخفيضات ضريبية على أرباح هذه المؤسسات مثل المؤسسات الصناعية التي تستثمر في التجهيزات والمعدات.

ج) الإخضاع الضريبي لرأس المال : ويتم عن طريق رفع تكلفة رأس المال مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدول ، والضرائب على رأس المال سهلة التحصيل. (الاونكتاد، 2004)

النوع الرابع: المعدلات التمييزية: نعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات (TAX RATES) يرتبط كل منها بنتائج محددة بعمليات المشروع وهذه المعدلات تنخفض تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة وترتفع هذه المعدلات كلما انخفضت نتائج المشروع، ومنه يمكن القول على أن هذه المعدلات ترتبط عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمة هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية. (مادي، 2000)

وبشكل عام تعتبر الحوافز الضريبية جزء من الحوافز المالية التي تقدم لمالكي المشاريع قصد جذبهم إلى عملية الإنتاج والتصنيع.

المطلب الثاني: نجاح سياسة الحوافز الضريبية

إن نجاح سياسة الحوافز الضريبية ترتبط بتحقيق معيارين:

المعيار الأول: هو معيار الكفاءة فلا بد أن نقارن بين منافع الإعفاءات والحوافز الضريبية والتضحيات التي تتحملها الخزنة العامة مقابل منح هذه الحوافز والإعفاءات.

المعيار الثاني : هو معيار الفاعلية يوضح مدى تحقيق سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية لأهدافها في تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة عدد المشروعات الجديدة وزيادة حجمها وزيادة القيمة المضافة لهذه المشروعات ، إن تحقيق هذه الحوافز والحكم عليها بهذين المعيارين يتطلب تعديلات وإجراءات تشريعية وتنفيذية لتحقيق خمسة أهداف ومن هذه الإجراءات ما يلي :

(1) توحيد التشريعات المقررة للإعفاءات والحوافز الضريبية في تشريع واحد من أجل أن تكون الرؤية واضحة للمستثمر بشأن هذه الإعفاءات والحوافز .

(2) إلزام المشروعات التي تتمتع بالإعفاءات إذا تقرر بالاستمرار في النشاط مدة مماثلة للإعفاء أو العدول عن هذا الاقتراح بالتدرج في أسعار الضريبة مراعاة لظروف إنشاء المشروع.

(3) أن يكون الهدف من الحوافز هو دعم المشروعات الإنتاجية التي تمثل إضافة حقيقية للاقتصاد القومي وتوفر فرص حقيقية لأبناء المجتمع.

4) توفير المناخ الملائم للاستثمار من أجل توفير الأمان والاستقرار وإلغاء التعقيدات الإدارية لتشجيع وحفز المشاركة والانتقال من المركزية الشديدة التي تحكمنا إلى اللامركزية التي تعتبر دفعة وثورة لتشجيع الاستثمار.

5) توسيع قاعدة الملكية ودعوة جميع أفراد المجتمع ليكونوا مستثمرين لا مدخرين وأن نعدل عن السياسات التي ترفع معدل العائد على الودائع حتى لا ندفع الناس إلى اكتناز أموالهم في ودائع ونحرم الاقتصاد منها. (عبد الهادي، 2004، ص3)

بناء على ما سبق ترى الباحثة بأنه لا بد أن يكون عائد الاستثمار أكبر من عائد الادخار، مما يتطلب السعي نحو ترشيد وتطبيق حوافز وإعفاءات ضريبية تساهم في تعزيز دور المشروعات نحو التنمية وتحقيق الأهداف التي ترمي إليها تلك الإعفاءات .

المبحث الثاني: ضريبة الدخل

مقدمة

تشكل الضريبة على الدخل أهمية بالغة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لاعتبارات عديدة منها أنها: تعتبر ضريبة ثابتة ومتكررة ويعتبر الدخل المعيار الأفضل للتعبير عن المقدرة التكلفة للأفراد أي عن مقدرة الأفراد على الدفع لذا فهي هي ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص (سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين كالشركات) الذين يمارسون المهن والنشاطات (التجارة، الخدمات...الخ) والذين يزيد دخلهم عن مقدار معين من المال في السنة. حيث تقوم الدولة باقتطاع جزء من أرباح الأشخاص إذا زاد عن حد معين، كما تعد ضريبة الدخل التزام مالي يؤديه المكلف قانونا لخزينة الدولة تبعا لما يحققه من دخل أو أرباح وهي قاعدة قانونية لتوزيع الأعباء العامة سنويا فيما بين الأفراد والهيئات كل حسب دخله الصافي ووفقا لمعايير تسنها التشريعات الضريبية، أي أن الضريبة على الدخل قد اتخذت صفة الالتزام القانوني مقابل ما يؤديه الدولة من خدمات عامة تعود على الجميع مع مراعاة أن لا ضريبة بدون قانون.

(خصاونة، 1999)

المطلب الأول: ما هية ضريبة الدخل

الفرع الأول: تعريف ضريبة الدخل

يختلف مفهوم الدخل الخاضع للضريبة من تشريع إلى آخر، اعتمد بعض الاقتصاديين على مفاهيم للدخل تستند إلى عدد من القواعد وقد تبلورت في نظريتين: نظرية المصدر ونظرية الإثراء

النظرية الأولى تنظر إلى الدخل من ناحية المصدر الذي يأتي منه والذي يجب أن يتسم بالدورية والانتظام، أما النظرية الثانية نظرية الإثراء والذي عرفت الدخل الشخصي بأنه التدفق الإثرائي الصافي في فترة معينة، وتم التوسع في تعريف الدخل على أنه أي زيادة نقدية أو قابلة للتقويم النقدي سواء تحقق بصورة دورية أو عارضه أيا كان مصدرها. (عثمان، العشماوي، 2007)

أما في القرار رقم (8) بشأن ضريبة الدخل لسنة 2011 أخذ بمفهوم نظرية الإثراء والمفهوم المحاسبي للدخل حيث فرض ضريبة على الأجور والرواتب والعلاوات والمكافآت ، والدخول المتحققة بشكل عارض.

الفرع الثاني: عناصر الضريبة

بناء على التعريفات السابقة يمكن تحديد العناصر العامة للضريبة على النحو التالي:
(الحاج، 2009)

(1) الضريبة اقتطاع (فريضة) نقدي: أي أن الضريبة تدفع على شكل نقود وذلك تحقيقاً للعدالة، كما وأن الضريبة النقدية أكثر مردوداً لأن جبايتها أسهل ونفقاتها أقل .

(2) الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي لا يمكن استرجاعها أو المطالبة بها ولكن يدفعها المكلفون بصفة نهائية، وهذا ما يفرقها عن القرض حيث يحق للمقترض باسترداد قيمته مع وجود فوائد في نهاية المدة .

(3) الضريبة تفرض وتدفع جبراً : أن جباية الضريبة و فرضها يعدان عملاً من أعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة وهذا ما يترتب عليها بأن تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة من ناحية تحديد

السعر وكيفية تحصيلها، ولكن المقصود من الإيجار أن الدولة عند امتناع الفرد عن دفع الضريبة حق اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري وهذا ما يفرقها عن الإيرادات العامة .

(4) الضريبة تدفع بدون مقابل : أي أن الضريبة تدفع للدولة دون اشتراط الحصول على مقابل أو نفع معين فالفرد يدفع الضريبة باعتباره أحد أفراد المجتمع وذلك من خلال مساهمته في الأعباء العامة للدولة.

(5) فرض الضريبة تحقق نفع عام : هنا الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة بل أنها تحصل على حصيللة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من أجل القيام باستخدامها في أوجه الإنفاق العام الذي يترتب عليها القيام بها لتحقيق منافع عامة للمجتمع، فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الآونة الأخيرة، حيث تزداد درجات التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة في تحقيق أغراض اقتصادية و اجتماعية لا شك في نفعها العام.

الفرع الثالث: خصائص ضريبة الدخل

إن من أهم الخصائص التي تتميز بها الضريبة على الدخل حسب القانون الضريبي الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011 هي ما يلي:

(1) ضريبة سنوية: تفرض على الدخل الصافي الذي يحققه المكلف خلال سنة ميلادية سواء حصل عليه بصورة دائمة أو متقطعة ويحاسب على الدخل بعد نهاية السنة الميلادية حتى لو كان أنهى عمله قبل نهاية السنة المالية ، ويمكن أن يحتسب أيضا قبل نهاية السنة المالية في حالة انتهاء عمله على أساس سنته المالية شريطة موافقة المدير على ذلك، حسب نص المادة (4) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

(2) ضريبة شخصية: حسب القانون تعتبر الضريبة على الدخل ضريبة شخصية تفرض على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بصفاتهم وأسمائهم مع عدم أخذ حالة المكلف الشخصية ولا بمصاريفه الخاصة له، ولكن تأخذ بالاعتبار أوضاعه الشخصية، حسب نص المادة (1) بند (8) وبند (9) والبند (10) .

3) ضريبة تصاعدية: تفرض الضريبة بنسب متزايدة حيث تأخذ كل شريحة نسبة مئوية تبدأ برقم صقر ومن ثم تبدأ بالتزايد إلى أن تصل إلى معدل عال، مادة (16) بند(1).

4) ضريبة مكانية: الضريبة تفرض على الدخل الصافي الذي حققه المكلف داخل الحدود الإقليمية للدولة، حسب مادة (3).

الفرع الرابع: أساليب فرض ضريبة الدخل

يأخذ علماء المالية العامة بأسلوبين رئيسيين في فرض الضرائب على الدخل وهما:
(محمد، 2009)

أ) الضرائب النوعية على الدخل:

حيث تفرض الضرائب على فروع الدخل المختلفة حسب مصادر الدخل العديدة، فبعض الدخول يتأتى من العمل وبعضها يتأتى من الفوائد على رأس المال وبعضها من الأعمال التجارية والصناعية وأعمال الخدمات ويتم فرض نسب ضريبية مختلفة على كل نوع من أنواع الدخول. وتفرض ضريبة على الدخل (مرتبات وأجور) وضريبة أخرى على دخل رأس المال، (أرباح الأسهم والسندات) وضريبة أخرى على دخل المصدر المختلط (الأرباح التجارية، والصناعية). ويطلق على كل ضريبة اسم الضريبة النوعية، ويتميز هذا النظام باختيار أساليب التقدير والجباية والأسعار الضريبية الأكثر ملائمة لكل فرع من فروع الدخل وبذلك يأخذ بتنوع المعاملة المالية حسب مصادر الدخول. أن احتمالات تهرب المكلف من نوع من أنواع دخوله وارده ولكنه لا يستطيع أن يتهرب من جميع أنواع دخوله. وأن من عيوب هذا النظام هو احتمال ظهور ما يسمى بالازدواج الضريبي نظرا لتعدد الضرائب وفقا لتعدد مصادر الدخل كما أن نفقات جبايته كبيرة.

ب) أسلوب الضريبة الموحدة على الدخل:

ويأخذ هذا النظام بتوحيد الأسعار الضريبية وتوحيد أحكام الوعاء الضريبي وإجراءات الربط والتحصيل ومطالبة المكلف بتقديم إقرار واحد عن جميع إيراداته لإدارة الضرائب. وعليه فإن هذا النظام أقرب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وفيه يتم مراعاة المقدرة المالية للمكلف، ويقوم المكلف

بتقديم إقرار ضريبي واحد بدلا من إقرارات متعددة. ويتطلب هذا النظام من المكلف وعياً ضريبياً وإمساك حسابات منتظمة تساعد على حصر جميع الإيرادات بطريقة دقيقة.

الفرع الخامس: تطور ضريبة الدخل في فلسطين

تتعدد مرجعية القوانين المفروضة في السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قوانين وأوامر وتعليمات وأنظمة صدرت خلال الفترات السابقة منذ فترة الانتداب البريطاني حتى وقتنا الحاضر ، وصدر أول قانون لضريبة الدخل في فلسطين رقم 23 لسنة 1941 والذي بدأ العمل به من 1/9/1941 وكانت فلسطين الدولة العربية الرابعة التي تفرض فيها ضريبة الدخل. فرضت البلديات والمجالس القروية ضرائب محلية مثل ضرائب الحرف والمهن وضريبة النفايات، وضريبة الدخل ورأس المال في فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية، ونظمت في القانون رقم 13 ما بين عامي 1948 و1966 وبقيت الضرائب المفروضة منذ الانتداب بدون تغيير، ثم قامت الحكومة الأردنية بإصدار قوانين ضريبية جديدة، وتم بعدها العمل على توحيد التشريعات الضريبية التي كانت سارية المفعول في فلسطين. وتم إصدار قانون مؤقت رقم 50 لسنة 1951 الذي عمل على توحيد التشريعات الضريبية في الضفتين، التطور الكبير والواضح الذي حصل على ضريبة الدخل كان بصدور القانون الضريبي رقم 25 لسنة 1964 وادخل تغييرا جوهريا على مفهوم الدخل. وفي سنة 1967 عندما أصبحت الأراضي الفلسطينية بأكملها تحت الاحتلال الإسرائيلي بقي وضع الضرائب كما هو عليه من قبل، إلا أن الحكم العسكري أصدر أمرا عسكريا رقم 2 لسنة 1967 حدد فيه الأمور الأساسية لممارسة السلطات التشريعية أثناء الاحتلال. وأصدر الحاكم العسكري أوامر عسكرية سنة 1967 نصت على إبقاء ضرائب الدخل كما هي في الضفة وغزة إلى حين صدور أوامر خلاف ذلك، ومن ثم تم تعديل معدلات ضريبة الدخل التصاعدية من 5.5% إلى 55% ومن ثم عدلت من 8% إلى 48% من الدخل الخاضع للضريبة. (صبري، 2003، ص152)

بقي الوضع في الأراضي الفلسطينية في كافة مجالات الحياة خاضعا لسلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي إلى أن يتم انتقال المسؤولية الإدارية من هذه الأراضي إلى السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1993، وبقي العمل في هذه القوانين إلى أن أقرت السلطة الفلسطينية قانون ضريبة الدخل

رقم 17 لسنة 2004 والذي بدأ سريانه من 2005/1/1، وبعد ذلك صدر قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004 المعدل والذي أدخل تعديلات منها إعفاء عوائد التوزيع والأرباح من الشركات المقيمة في فلسطين ، وتعديل نفقات التدريب والضيافة وتعديل الإعفاءات للشخص المقيم ، وأصبح التقاص 60% من ضريبة الأملاك بعد ما كان يسمح بتقاص ضريبة الأملاك بشكل كامل من ضريبة الدخل ، والعديد من التعديلات الأخرى . (موسى، 2006)

في سنة 2011 صدر قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل الفلسطيني والذي أدخل تعديلات عديدة، منها تغيير العملة بالقانون من الدولار إلى الشيكيل والعمل على رفع الإعفاءات الضريبية للمكلف والاعتراف بالخسائر الرأسمالية وزيادة عدد الشرائح الضريبية للمكلف الفردي والشركات وزيادة نفقات البحث والتطوير ونفقات الضيافة، وغيرها من التعديلات

المطلب الثاني : القواعد الأساسية لضريبة الدخل

ويقصد بها هي تلك القواعد والأسس التي يتعين على المشروع مراعاتها وهي بمثابة إقرار النظام الضريبي في الدولة، وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحتي الخزينة العمومية ومصلحة الممولين. يعد آدم سميث أول من أشار إلى القواعد الأساسية التي يجب أن تستند إليها الضرائب في كتابه ثروة الأمم لسنة 1776 وتتلخص هذه القواعد فيما يلي: (أبو حشيش، 2004، ص24)

1- قاعدة العدالة (المساواة): المقصود من عدالة النظام الضريبي هو أن تتحقق العدالة الضريبية في توزيع الأعباء بين ممولي كل الضرائب و بين بعضهم البعض و لقد تطور مفهوم العدالة بتطور المجتمع فلدى التقليديين يقصد بالعدالة عند (آدم سميث) بأن يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم التكلفة النسبية أي تكون مساهمتهم متناسبة مع دخولهم. (خصاونة، 1999، ص48)

2- قاعدة اليقين: تعد هذه القاعدة في أن الممول أو المكلف بالضريبة سيكون على علم مسبق بالتزاماته قبل الدولة وثم يكون لديه القدرة على الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة. (القطاونة، عفانة، 2008، ص22)

3- قاعدة الملائمة في التحصيل: يقصد بها أن تأتي الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملائمة للممول وهذا يعني أن يتلائم موعد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل وهو الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر قدرة وأكثر تقبلاً لدفع الضريبة.

4- قاعدة الثبات: يقصد بها أن لا تتغير حصيللة الضرائب تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية وخصوصاً في أوقات الكساد وذلك أن حصيللة الضريبة تزداد عادة في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخل والإنتاج. (مهاني، 2010)

5- قاعدة المرونة: أي أن الضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة للازدياد في معدلاتها مع عدم انكماش وعائها ومن ثم انخفاض حصيلتها.

المبحث الثالث: الحوافز الضريبية والتغيرات التي طرأت عليها في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني

مقدمة

تقتضي التطورات الاجتماعية والاقتصادية في الحياة إجراء تعديلات على بعض القوانين المطبقة من أجل أن تتلائم القوانين مع هذه التطورات وحتى يتم تحقيق الأغراض التي تسعى إليها الدول، ومن هذه القوانين التي يجري عليها تعديلات قوانين ضريبة الدخل الخاصة بالحوافز التشجيعية . يعمل المستثمرون على إجراء توازن بين العائد المحتمل والمخاطرة من أجل الحصول على هذه العوائد، وتعد الحوافز الضريبية من العناصر الأساسية التي تؤثر بالعائد. فمهما تعددت الحوافز فإنها تعتبر أساساً لتحقيق الأهداف المتمثلة في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من أجل تحقيق فائدة أكبر من التي قدمتها في المشاريع والاستثمارات. (مهاني، 2010)

بناء على ما ورد يتناول هذا المبحث تحليلاً وتقيماً للحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لمعرفة العناصر التي يتضمنها وأثرها على الالتزام الضريبي وزيادة الإيرادات، فنتخذ الحوافز أشكال عدة، تحاول الباحثة فيما يلي تحليل وتقييم لها كما يلي:

المجال الأول: الحوافز المتعلقة بالشرائح والنسب الضريبية

• لسنة 2004

1- تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع لأي شخص طبيعي حسب النسب والشرائح الآتية:

أ- من (1 - 10,000 دولار) بنسبة (8%).

ب- من (10,001 - 16,000 دولار) بنسبة (12%).

ت- ما زاد عن ذلك بنسبة (16%).

2- تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي بنسبة 15% .

• لسنة 2011

1- تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع لأي شخص طبيعي حسب النسب والشرائح الآتية :

أ- من (1 - 40,000 شيكل) بنسبة (5%).

ب- من (40,001 - 80,000 شيكل) بنسبة (10%).

ت- ما زاد عن ذلك بنسبة (15%).

2- تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي بنسبة 15%.

في سنة 2004 كانت نسبة الضريبة للشريحة الأولى 8%، أما في سنة 2011 أصبحت نسبة الضريبة للشريحة الأولى 5%، ومن هنا حسب رأي الباحثة أنه تم تخفيض النسبة الضريبية للشريحة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ومن هذه الأهداف السعي نحو تحسين المستوى العام للاقتصاد، فتخفيض النسب الضريبية يعني تخفيف العبء الضريبي أي تقليل المبالغ التي ستدفع للضريبة من الدخل، وبالتالي زيادة المقدرة الشرائية للأفراد وينتج عن ذلك زيادة في مستوى الطلب ، ومن أجل مواجهة هذا الارتفاع في الطلب يتم العمل على زيادة في الإنتاج ونتيجة لذلك

يتم تحسين مستوى الاقتصاد الوطني ودعمه، أما بالنسبة لمبلغ الشريحة بقي كما هو تقريبا ولم يخفض وذلك من أجل المحافظة على حق الخزنة العامة من الإيرادات الضريبية.

أما بالنسبة إلى العملة قامت السلطة بتعديل القانون والشرائح الضريبية عام 2011 لتكون العملة بالشيكل الإسرائيلي بدلا من الدولار الأمريكي وذلك بسبب التذبذب المستمر في أسعار صرف الدولار الأمريكي، وكون الشيكال الإسرائيلي هو العملة الرئيسية المعمول بها وأن معظم الشركات والأفراد تعد حساباتها الختامية بعملة الشيكال الإسرائيلي كما وأن الرواتب تصرف بعملة الشيكال وبالتالي من الأفضل أن تكون العملة بالشيكل بدلا من الدولار فلو كانت العملة بالدولار يستلزم ذلك إجراء عملية التحويل من عملة إلى أخرى وبالتالي ينجم عن هذه العملية خسارة فرق العملة. كما وأن للبعد السياسي دور في تحويل العملة.

• لسنة 2012

1- تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع لأي شخص طبيعي حسب النسب والشرائح الآتية:

أ- من (1 - 40,000 شيكل) بنسبة (5%) .

ب- من (40,001 - 80,000 شيكل) بنسبة (10%) .

ت- من (80,001 - 125,000 شيكل) بنسبة (15%) .

ث- ما زاد عن ذلك بنسبة (20%).

2- تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي

أ- من (1 - 125000 شيكل) بنسبة (15%) .

ب- ما زاد عن ذلك بنسبة (20%) .

• لسنة 2015

1- تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع لأي شخص طبيعي حسب النسب والشرائح الآتية:

أ- من (1 - 75,000 شيكل) بنسبة (5%) .

ب- من (75,001 - 150,000 شيكل) بنسبة (10%) .

ت- ما زاد عن ذلك بنسبة (15%).

2- تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي بنسبة 15% باستثناء

شركات الاتصالات والشركات التي تتمتع بامتياز أو احتكار في السوق الفلسطيني بحيث تخضع
لنسبة 20%.

** تستوفي الضريبة بنسبة (5%) عل شركات التأمين التي تقوم بالتأمين على الحياة وذلك من
المجموع الكلي لأقساط التأمين على الحياة المستحقة للشركة، حسب المادة رقم (16) بند (4) من
القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 م بشأن ضريبة الدخل.

** لمجلس الوزراء بتتسيب من الوزير تعديل الشرائح والنسب الضريبية كلياً أو جزئياً وفقاً
لمقتضيات المصلحة العامة، حسب المادة رقم (16) بند (5) من القرار بقانون رقم (8) لسنة
2011 م بشأن ضريبة الدخل.

حسب رأي الباحثة أن التغير الذي طرأ على الشرائح والنسب الضريبية يعد حافزاً للمكلفين لدفع
الضريبة وذلك من خلال:

1- تشجيع المكلفين على الاستثمار عوضاً عن الادخار وبالتالي وكونهم أصحاب رؤوس أموال
صغيرة فإنهم يخضعون لشرائح ضريبية التي نسبتها الضريبة قليلة.

2- إعادة توزيع الثروة، كذلك من أهداف الشرائح الضريبية هي إعادة توزيع الثروات المتركة في
أيدي فئة قليلة من الناس حيث أن كبار المكلفين يخضعون لشرائح ضريبية أعلى، وصغار
المكلفين يخضعون لشرائح ضريبية أقل.

أما بالنسبة للأشخاص الاعتباريين السبب في زيادة عدد الشرائح الضريبية لهم من شريحة إلى شريحتين هو الانتقاد الموجه من الأشخاص الطبيعيين لهم وهذا الانتقاد هو أن الأشخاص الاعتباريين أصحاب أموال كبيرة وليس عدلاً أن يدفعوا ضريبة بنسبة تقارب النسبة التي يدفعها الأشخاص الطبيعيين أصحاب الأموال الصغيرة ، ومن هنا وانطلاقاً لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية تم زيادة عدد الشرائح إلى شريحتين للأشخاص الاعتباريين في سنة 2015 .

المجال الثاني: الحوافز المتعلقة بتعديل التنزيلات الضريبية

سمحت نصوص القانون بإدخال تعديلات على بعض بنود التنزيلات التي وردت في القانون السابق بالإضافة إلى إدخال تنزيلات جديدة لم تكن موجودة من قبل كما في الجدول رقم (1)

التنزيلات التي تم تغييرها في قانون 2011 في الجدول رقم (1)

التنزيلات	ضريبة الدخل لسنة 2004	ضريبة الدخل لسنة 2011
نفقات التدريب للموظفين والمستخدمين	نسبة 1% من الدخل الإجمالي أو ثلاثون ألف (30,000) دولار أمريكي سنوياً أيهما أقل	بما لا يزيد عن 3% من الدخل الصافي أو (500,000) أيهما أقل
نفقات الضيافة	نسبة لا تزيد عن 3% من صافي الربح قبل الضريبة أو (15000) دولار أمريكي أيهما أقل سنوياً .	بنسبة لا تزيد عن (1%) من الدخل الإجمالي أو (150,000 شيكل) سنوياً أيهما أقل للشخص الطبيعي والمعنوي، باستثناء الشركات المساهمة العامة حيث يتم قبول هذه النفقة لها بنسبة لا تزيد عن (1%) من الدخل الإجمالي أو (300,000 شيكل) أيهما أقل
النفقات الفعلية للبحث والتطوير الداخلية والبحث العلمي والشراكة مع المؤسسات العلمية بهدف التطوير	_____	بما لا يزيد عن (2%) من الدخل الإجمالي، أو (500,000 شيكل) أيهما أقل سنوياً .
النفقات الفعلية لتبني المواصفات والمعايير		بما لا يزيد عن (2%) من الدخل الإجمالي أو (500,000 شيكل) أيهما أقل

سنويا .	_____	الفلسطينية والتطبيق الأمثل لإدارة المؤسسات بما يشمل تطوير الأنظمة المحاسبية الإلكترونية وتبني معايير المحاسبة الدولية
بما لا يزيد عن (2%) من الدخل الإجمالي أو (500,000 شيكل) أيهما أقل سنويا .	_____	النفقات الفعلية للاستطلاع والبحث عن أسواق أو آفاق جديدة لتصدير والترويج

بالإضافة إلى التنزيلات السابقة يتم أيضا تنزيل النفقات والمصاريف التي أنفقت أو استحققت كليا وحصرها في سبيل إنتاج الدخل الإجمالي خلال الفترة الضريبية من أجل الوصول إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص بما فيها (حسب نص المادة 8 من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011)

أ- مصروفات البيع والنقل والتسويق والتوزيع.

ب- المصروفات الإدارية والرسوم القانونية والإيجارات.

ت- المراجعة وفوائد القروض.

ث- ضريبة القيمة المضافة على الرواتب والأجور وضريبة القيمة المضافة المدفوعة على أرباح المصارف والشركات المالية والمؤسسات المالية

ج- مصاريف التأسيس، وبدل الخلو والشهرة المدفوعة شريطة توزيعها على خمس سنوات بالتساوي من تاريخ دفعها.

ح- مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة وفق التشريعات النافذة .

خ- التعويضات المدفوعة بدل إصابة العمل أو الوفاة ونفقات معالجة المستخدمين (بفتح الدال) وعائلاتهم وأقساط التأمين على حياتهم ضد إصابة العمل.

د- المبالغ التي يدفعها المستخدم (بكسر الدال) لأي صندوق موافق عليه من الوزير كصندوق الادخار والتوفير والضمان والتأمين الصحي.

ذ- فروقات العملة المدينة .

ر- الديون المعدومة، وفقا لتعليمات تصدر عن الوزير بتنسيب من المدير وبالتنسيق مع سلطة النقد والجهات ذات العلاقة.

ز- الخسارة الناجمة عن استبدال الماكينات والآلات والمعدات أو بعض أجزائها المستخدمة في العمل، ويتم حساب هذه الخسارة على أساس تكلفة الماكينات والآلات والمعدات أو بعض أجزائها مطروحا منها ما حصل عليه المكلف من ثمنها وما سبق تنزيله.

س- مخصص الأخطار السارية والإدعاءات تحت التسوية المبلغ عنها لشركات التأمين وفق تعليمات تصدر عن الوزير بناء على تنسيب من المدير.

ش- تستبعد المصاريف والنفقات المتعلقة بالدخل المعفي من الضريبة بموجب تعليمات تصدر عن الوزير بتنسيب من المدير.

بناء على ما سبق يمكننا القول بأن الحوافز التي تم إدراجها ضمن التنزيلات في نصوص مواد قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الجديد تساهم في تشجيع الاستثمار والالتزام من قبل المكلفين بدفع الضريبة المستحقة عليهم وهذا ما قد يؤدي إلى زيادة في الحصيلة الضريبية بشكل عام.

المجال الثالث: الحوافز المتعلقة بالإعفاءات والتقاص

من خلال الإعفاءات منها: إعفاء الشخص المقيم يتبين أن المشرع أخذ بالظروف الحالية الصعبة وغلاء المعيشة كأساس لمنح الزيادة في هذا الإعفاء ، وكما يسر المشرع على المكلف من حيث منحه إعفاء للسكن وهذا يؤدي بدوره إلى الاستقرار وبالتالي تشجيع الاستثمار داخل البلد ، كما وراعى المشرع ظروف المعيشة الصعبة للمكلف الذي يعول طلابا جامعيين بسبب ما يستلزم ذلك تكبد المشرع لمصاريف مما يعكس الاهتمام نحو تشجيع أبناء المجتمع على مواصلة دراستهم.

الإعفاءات التي تم تغييرها في قانون 2011 في الجدول رقم (2)

ضريبة الدخل لسنة 2015	ضريبة الدخل لسنة 2011	ضريبة الدخل لسنة 2004	
إعفاء سنوي مقداره 36,000 شيكل	إعفاء سنوي مقداره 30,000 شيكل	إعفاء سنوي مقداره 3,000 دولار	إعفاء الشخص الطبيعي المقيم
_____	_____	500 دولار أمريكي عن كل من الوالدين والزوج والأبناء المعالين والمعالين من الدرجة الأولى والثانية	إعفاء عائلي
_____	مبلغ 6,000 شيكل سنويا لقاء الإنفاق على دراسته أو دراسة زوجته أو أي من أولاده في الجامعة أو الكلية كحد أقصى طالين	إعفاء بقيمة 2,500 دولار لكل فرد معال باستثناء من حصل على منحة	إعفاء لغرض التعليم
_____	30,000 شيكل لمرة واحدة فقط، أو إعفاء من مبلغ الفوائد الفعلية المدفوعة على القرض على شراء أو بناء مسكن ويحد أقصى 4,000 شيكل سنويا ، على أن لا تزيد عن 10 سنوات.	إعفاء شراء أو بناء المساكن بقيمة 5,000 دولار لمرة واحدة فقط ، إعفاء على الإيجار لمسكن المقيم ومن يعيل بحد أقصى 2,000 دولار	إعفاء شراء أو بناء بيت سكن
_____	المبلغ الفعلي المدفوع كبديل مواصلات ثابتة	_____	مواصلات موظفي القطاع العام
_____	المبلغ المدفوع فعليا أو 10% من الدخل السنوي أيهما أقل	_____	مواصلات موظفي القطاع الخاص

	تنزيل 40% من الضريبة المدفوعة كمصروفات تقاص ما نسبته 60% من ضريبة المسققات المدفوعة من الضريبة المستحقة لموجب أحكام القانون شريطة أن لا يتجاوز التقاص قيمة الضريبة المستحقة عن الإيجارات لتلك الفترة الضريبية .	يتم تقاص ضريبة المسققات المدفوعة من قبل أي شخص في أي سنة عن الأبنية والأراضي المؤجرة التي تحقق له منها دخل من ضريبة الدخل المستحقة عليه بموجب أحكام هذا القانون شريطة أن لا يتجاوز التقاص قيمة الضريبة المستحقة عن تلك السنة للإيجار .	تنزيل وتقاص ضريبة الأبنية
--	---	---	----------------------------------

المجال الرابع: الحوافز المتعلقة بتوسيع قاعدة الإعفاءات

حسب المادة (7) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لسنة 2011 يعفى من الضريبة المفروضة بموجب أحكام هذا القانون بقرار الدخول الآتية:

- دخل الهيئات المحلية والمؤسسات العامة من أي عمل لا يستهدف الربح .
- دخل الأوقاف، وصناديق الأيتام المنشأة وفقا لأحكام القانون .
- أي مبلغ مدفوع كتعويض بسبب الإصابة أو الوفاة وفقا للتشريعات السارية .
- مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة بمقتضى التشريعات النافذة بما لا يتجاوز شهر عن كل سنة.
- الراتب التقاعدي.
- مهمة السفر أو بدل التمثيل المدفوعة لموظفي القطاع العام أو الخاص شريطة إنفاقها في سبيل الوظيفة .
- المستردات من الضرائب نتيجة تسوية أوضاع عن سنوات سابقة.

- أرباح الأسهم وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشخص المقيم .
 - الدخل من الوظيفة أو الاستخدام المتحقق للأعمى أو المصاب بعجز أو إعاقة لا تقل عن (50%) وفقا لتقرير اللجنة الطبية المختصة .
 - الدخول المعفاة بموجب قانون خاص أو اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تعقدها السلطة الوطنية.
 - المبالغ الإضافية التي تدفع كبدلات أو علاوات بحكم العمل في الخارج لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي لدى بعثهم للعمل في الخارج ولا يشمل هذا الإعفاء علاوة غلاء المعيشة.
 - الرواتب والمخصصات التي تدفعها هيئة الأمم المتحدة من ميزانيتها إلى موظفيها ومستخدميها
 - دخل الشخص المتحقق من الخارج ما لم يكن ناشئا عن أمواله أو ودائعه في فلسطين.
 - ما نسبته (25%) من أرباح شراء وبيع الأسهم والسندات ولا يرد للأرباح أي مبالغ من النفقات مقابل إعفاء هذه النسبة من الأرباح.
 - دخل الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بمعاملاتها مع أعضائها.
 - دخل الجمعيات الخيرية والشركات غير الربحية والنقابات والاتحادات المهنية والجمعيات التعاونية ولجان الزكاة والصناديق الخيرية المرخصة شريطة:
- أ- أن يكون الدخل من عمل لا يستهدف الربح
- ب- أن لا يكون الدخل ناتجا عن أعمال تجارية أو استثمارية ذات طبيعة تؤثر على القدرة التنافسية للقطاع الخاص.
- ت- الالتزام بتقديم نسخة من الحسابات الختامية سنويا مصادق عليها من المدقق القانوني.

المجال الخامس: الحوافز المتعلقة بتشجيع المكلف على السداد

بالإضافة إلى الحوافز التي تم ذكرها يوجد أيضا حوافز تشجع المكلفين على دفع الضريبة وهذه الحوافز تتعلق بتقديم الإقرار الضريبي، حيث منح القانون المكلف الذي يسلم الإقرار الضريبي ومرفقاته خلال المدة المحددة خصما تشجيعيا عن رصيد الضريبة المستحق للدفع على النحو الآتي: حسب ما نصت عليه المادة (19) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لسنة 2011

أ- خصم (4%) من رصيد الضريبة المستحق بعد حسم السلفيات المدفوعة التي منها عليها خصم سابق من الدائرة، إذا تم تسليم الإقرار في الشهر الأول من الفترة الضريبية التالية ودفع الضريبة خلال هذا الشهر أو خلال الفترات الضريبية المشمولة في الإقرار.

ب- خصم (2%) من رصيد الضريبة المستحق بعد حسم السلفيات المدفوعة التي منها عليها خصم سابق من الدائرة، إذا تم تسليم الإقرار في الشهر الثاني أو الثالث من الفترة الضريبية التالية ودفع الضريبة حتى نهاية الشهر الثالث من الفترة الضريبية التالية أو خلال الفترات الضريبية المشمولة في الإقرار.

ترى الباحثة مما سبق أن الحوافز الضريبية التي تم إدراجها ضمن التنزيلات والإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تساعد على تشجيع الاستثمار وتساهم أيضا في تشجيع المكلفين على الالتزام بدفع الضريبة المستحقة عليهم وتقديم حساباتهم بشكل مستمر في الفترات الضريبية المحددة وبصورة صحيحة، وهذا ما قد يؤدي إلى زيادة منتظمة في موارد الخزينة العامة كما ويساهم في زيادة الثقة بين المكلفين وموظفي الضريبة. وكان المشرع الفلسطيني موفقا وناجحا في إضافة مثل تلك الحوافز ولكن من وجهة نظر الباحثة أن هذه الحوافز لم تصل بعد إلى تحقيق جميع الأهداف المطلوبة لذا لا بد من إجراء المزيد من التعديلات المناسبة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية الصعبة ومنها غلاء المعيشة، وذلك تخفيفا وتسهيلا للمكلفين.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

(1) دراسة (قرعش، 2017) بعنوان : أثر الحوافز التشجيعية في قانوني ضريبة الدخل وضريبة الأملاك على الإيرادات الضريبية في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل وضريبة الأملاك ومعرفة مدى أثر هذه الحوافز بشكل جوهري على الالتزام الضريبي، وذلك من خلال تناول مفهوم كلا من ضريبة الدخل وضريبة الأملاك، والحوافز التشجيعية ومكوناتها، ومدى استخدام النظام الضريبي للحوافز التشجيعية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق هذا الهدف، وتطوير أداة الدراسة والتي تمثلت في استبيان وتم توزيعها على عينة الدراسة والتي تم اختيارها بشكل عشوائي والبالغ عددها (100) فرداً من العاملين في دوائر ضريبة الدخل والأملاك. أشارت النتائج إلى وجود درجة موافقة كبيرة على كافة مجالات أداة الدراسة الخمسة. ومن أهم التوصيات إعادة دراسة الإعفاءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية، حتى تتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية المتطورة والعمل على التوعية الضريبية لهذه الحوافز الضريبية، لتدفع المكلف على الالتزام الضريبي.

(2) دراسة (نشوان، 2017) بعنوان: إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل بدولة فلسطين دراسة تحليلية

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الأركان الأساسية لمنظومة ضريبة الدخل في فلسطين؛ لمعرفة أوجه القصور والضعف في كل من هذه الأركان، وذلك بهدف اقتراح إستراتيجية لتطوير منظومة ضريبة الدخل، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود أوجه ضعف وقصور في أداء منظومة ضريبة الدخل بأبعادها الرئيسية (القوانين والتشريعات السائدة وأداء دائرة ضريبة الدخل وبيئة الأعمال والمناخ العام للاستثمار). وفي ضوء النتائج يوصي الباحث بضرورة تطوير منظومة ضريبة الدخل من خلال إتباع تطبيق استراتيجيات تتناسب مع البيئة الفلسطينية وهي (إستراتيجية

تطوير التشريعات الضريبية بفلسطين - إستراتيجية تطوير أداء ضريبة الدخل - إستراتيجية تطوير مجال الممولين (المكلفين) - إستراتيجية تطوير التحاسب الضريبي - إستراتيجية تطوير النشاط الاستثماري.

3) دراسة (العزاوي، 2015) بعنوان: أثر الحوافز الضريبية ودورها وأهميتها في تسريع نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق

يهدف البحث إلى معرفة ثقل واثـر الحوافز الضريبية ودورها وأهميتها في تسريع نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق من خلال دراسة: نظام الحوافز الضريبية في العراق، وتحليل هذه الحوافز في قوانين الضريبة والاستثمار، ومعرفة إبراز متلازمة الضريبة وعلاقتها من خلال أثارها على القطاع الصناعي الخاص، ودراسة المؤثرات عدا الحوافز التي تؤثر في نمو هذا القطاع.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تحنل الحوافز الضريبية حيزاً لا باس به بالنسبة لبقية العوامل المؤثرة في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق فهي جزء من كل برغم أن المشرع العراقي كان سخياً في منح الحوافز لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع يعتبر القطاع الصناعي الخاص من القطاعات المهمة التي يتشكل منها الاقتصاد الوطني ومرتکز ضروري في تطوير بقية القطاعات فهو يسد حاجة البلد من العديد من المفردات السلعية وميدان استثمار مضمون وقطاع حيوي لاستيعاب الأيدي العاملة.

4) دراسة (عايش، 2012) بعنوان: دور الإعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق.

هدفت هذه الدراسة على دراسة الإعفاءات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار في العراق، ومقارنتها في الإعفاءات الضريبية لبعض القوانين الاستثمارية في الدول العربية كقانون الاستثمار اللبناني والأردني والمصري، لمعرفة ما اغفل عنه القانون العراقي، وإن كان هذا القانون يلبي الحاجات التي وضعت من أجله أم لا. وتوصلت الباحثة إلى:

أ- تحث الإعفاءات الضريبية مكانة ثانوية بالمقارنة بمدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتوفير فرص جيدة للاستثمار .

ب- أغفل قانون الاستثمار العراقي اعتماد النسب للإعفاءات الضريبية حسب المنطق، وأهمية المشروع للمنطقة.

ومما أوصت الباحثة في دراستها التالي:

أ- أن تكون الإعفاءات وفقا للدراسات والمعلومات المقدمة للإدارة الضريبية، من أجل تشجيع الاستثمار العراقي، وبهذا فإنه لا بد من وجود اتصال ما بين الدوائر الضريبية وأصحاب رؤوس الأموال .

ب- على المشرع الضريبي مراعاة المناطق النامية في الدول عند طرح الإعفاءات، فإنه لا بد من تشجيع العمل عليها وتطويرها.

5) دراسة (مهاني، 2010) بعنوان: أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الحوافز التشجيعية الضريبية بأنواعها المختلفة ومدى تأثيرها على زيادة الإيرادات الضريبية، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والحصول على البيانات والمعلومات الأولية عن طريق استبانة تم إعدادها وتوزيعها على مجتمع الدراسة . هذا وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق حوافز تشجيعية ضريبية تؤدي إلى زيادة حصيله الإيرادات الضريبية، وأن توعية المكلفين في التنزيلات والخصومات الواردة في قانون ضريبة الدخل تعمل على تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي، وأن تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة بين المكلفين يحقق العدالة والمساواة بينهم . وفي ضوء تلك النتائج توصي الدراسة بضرورة قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بتطوير الشرائح الضريبية المنصوص عليها بما يتلاءم مع المقدرة التكلفية للأفراد، وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية ، حتى يشعر المكلف بالعدالة الضريبية، مع العمل على تخفيض النسب الضريبية للحد

من التهرب الضريبي، مع تنمية الوعي الضريبي لدى كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة على حد سواء.

(6) دراسة، (أبو خلف، 2007): بعنوان " حوافز ضريبة الدخل الممنوحة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998

"تناولت هذه الدراسة حوافز ضريبة الدخل الممنوحة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998، وهدفت الدراسة إلى تقييم حوافز ضريبة الدخل ومعرفة مدى مساهمة هذه الحوافز أو مدى تأثير إجراءات التعديلات على الحوافز والإشكاليات في زيادة الاستثمار. وكانت نتيجة المعالجة الإحصائية لزيادة الرضا لدى المستثمرين عن حوافز ضريبة الدخل الممنوحة بالقانون، وبالتالي التأثير على القرار بزيادة الاستثمارات في فلسطين. يوجد تأثير لحوافز ضريبة الدخل على رضا المستثمرين وممثلهم وبالتالي على القرار الاستثمار، هناك غموض في نصوص قانون تشجيع الاستثمار ومن ذلك تعريف المشاريع الخاصة. هناك عدم رضا لدى المستثمرين وممثلهم عن إجراءات الهيئة، من أهم التوصيات الآتية : التوصية باستصدار قانون لتشجيع الاستثمار، وضع خريطة تنموية تتضمن تفاوتاً بالحوافز الممنوحة حسب المنطقة الجغرافية تفعيل عمل وكالة ضمان الاستثمار لحماية المستثمرين، وتسهيل منح القروض للمشاريع .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

(1) دراسة (abdulrazag، 2003) بعنوان:

"The causal relationship between tax revenues and expenditures in Jordan"

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ما بين 1980-2000

وكان من أهم نتائج الدراسة، أن الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي هما متكاملان، وأن هناك علاقة سببية ثنائية مباشرة بين النفقات الحكومية والعائدات الضريبية الحكومية، وكان من أهم

توصياتها ضرورة أن يكون تأثير تطبيق القرارات الضريبية وسياستها وقرارات الإنفاق كلاهما متزامنين ومرتبطين مع بعضهما البعض.

(2) دراسة (hohots, 2001) بعنوان:

"The role of the tax system of Ukraine, Russia, and Kazakhstan in attracting foreign investments"

هدفت الدراسة إلى تحليل الأنظمة الضريبية المطبقة في أوكرانيا وروسيا وقزخستان، ومدى تأثير كل من هذه الأنظمة في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، لما للتدخل الحكومي والسياسة المالية وبالتالي السياسة الضريبية من تأثير مباشر على الإصلاح الاقتصادي في هذه البلدان، ولما لأنواع الضرائب وحجم العبء الضريبي من تأثير أكيد على الاستهلاك والادخار، وبالتالي حجم الاستثمار الأجنبي والمحلي، وكان من أهم نتائج الدراسة أن قزخستان قد حققت النجاح الأكبر من بين هذه الدول بتحسين بيئتها العامة من خلال تحسين نظامها الضريبي، أما أوكرانيا وروسيا فلم تستطع الوصول بأنظمتها الضريبية إلى مستوى البساطة والوضوح والفاعلية الذي استطاعت قزخستان أن تصل إليه، وكان من أهم توصياتها يجب أن يكون النظام الضريبي نظاماً واضحاً يمتاز بالفاعلية والبساطة والوضوح حتى تستطيع أي دولة أن تصل بنظامها الضريبي كما وصلت إليه قزخستان، ويجب على كل دولة تهدف إلى أن يكون نظامها الضريبي نظاماً فعالاً أن تهئي البيئة المناسبة من إصلاح اقتصادي وسياسي ومالي.

التعقيب على الدراسات السابقة

تطرقت الدراسات السابقة إلى دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار وتقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، كما تطرق البعض منها إلى الوقوف على أثر القوانين الضريبية على تحصيل الضرائب، في حين تناولت دراسات أخرى أثر الإعفاءات الضريبية على الاستثمار، وبالإضافة إلى ذلك هناك دراسات تعرضت إلى موضوع دراسة أثر الحوافز الضريبية التشجيعية على مناخ الأعمال السائد في البلدان التي أجريت فيها، وعلاوة على ما سبق تم التعرض إلى أثر القوانين الضريبية على إجراءات تحصيل الضرائب وتأتي هذه الدراسة ضمن جهود تتسم بالشمولية لإبراز أثر الحوافز الضريبية على الإيرادات الضريبية من خلال تحليل العوامل المؤثرة في الإيرادات وبيان أوجه القصور في قانون ضريبة الدخل المطبق في فلسطين وتقييم وتحليل الحوافز الواردة فيه بغرض الوصول إلى نتائج تساهم في تلافي ما يشوبه من سلبيات وطرح مقترحات تشجيعية في مجال الحوافز الضريبية تشجع المكلفين على دفع الضريبة المستحقة عليهم.

أوجه التشابه بين دراسة أبو خلف والدراسة الحالية أن كلتا الدراستين تهدف إلى تقييم الحوافز الضريبة، أما أوجه الاختلاف بين الدراستين هو أن دراسة أبو خلف تدرس أثر الحوافز الضريبية على القرار بزيادة الاستثمار والدراسة الحالية تدرس أثر الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل. وأوجه الشبه بين دراسة مهاني والدراسة الحالية هو أن كلتا الدراستين تهدف إلى التعرف على طبيعة الحوافز التشجيعية الضريبية ومدى تأثيرها على زيادة الإيرادات الضريبية.

وتشابهت دراسة عياش مع الدراسة الحالية أن كلتا الدراستين تناولت دراسة الحوافز التشجيعية من ضمنها الإعفاءات الضريبية. وتشابهت الدراسة مع دراسة العزاوي في دراسة نظام الحوافز الضريبية وتختلف في أن الدراسة الحالية تبين أثر الحوافز على إيرادات ضريبة الدخل، بينما دراسة العزاوي تدرس نظام الحوافز وتأثيره على القطاع الصناعي . واختلفت الدراسة مع دراسة قرعش بأن دراستها تناولت أثر الحوافز التشجيعية في قانوني ضريبة الدخل ضريبة الأملاك على الإيرادات الضريبية بينما الدراسة الحالية تناولت الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل فقط.

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة

- ✓ المقدمة.
- ✓ منهج الدراسة.
- ✓ مجتمع الدراسة.
- ✓ عينة الدراسة.
- ✓ أداة الدراسة وتشمل.
- ✓ صدق الأداة.
- ✓ ثبات الأداة.
- ✓ إجراءات الدراسة الميدانية.
- ✓ متغيرات الدراسة.
- ✓ المعالجة الإحصائية للبيانات.
- ✓ مفتاح تصحيح الأداة.

مقدمة

تناول هذا الفصل وصفاً لطريقة وإجراءات الدراسة من حيث: تحديد منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، وأداة الدراسة، كيفية إعداد الأداة، صدق الأداة وثباتها. أيضاً يحتوي الفصل على إجراءات الدراسة ومتغيرات الدراسة، المعالجات الإحصائية وأخيراً مفتاح تصحيح الأداة.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمته لأغراض الدراسة. وهو المنهج القائم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها، ويتطلب ذلك عدم التحيز في الوصف كما يتطلب دراسة الحالة والمسح الشامل أو مسح العينة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع كبار المكلفين للضريبة بمدن الضفة الغربية في فلسطين والبالغ عددهم (389).

جدول رقم (1): توزيع مجتمع الدراسة

المدينة	كبار المكلفين
جنين	7
طولكرم	3
طوباس	1
سلفيت	1
قلقيلية	1
نابلس	44
أبو ديس	4
العيزرية	1
أريحا	4
بيت لحم	19
الخليل	32
رام الله	258
الرام	14
المجموع	389

عينة الدراسة

تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة وقد تكونت عينة الدراسة من (150) من كبار المكلفين للضريبة في مدن الضفة الغربية بفلسطين الذين تم توزيع الاستبانة عليهم، أي ما نسبته (38.5%) من مجتمع الدراسة، والجدول التالية توضح توزيع أفراد العينة حسب متغيراتها.

جدول (2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير حجم الإيرادات

حجم الإيرادات	التكرار	النسبة
10-50 مليون	36	24.0
من 51-100 مليون	67	44.7
100 مليون فأكثر	47	31.3
المجموع	150	100%

يبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير حجم الإيرادات حيث يلاحظ أن غالبية أفراد العينة كان حجم الإيرادات ما بين 51-100 مليون أي ما نسبته 44.7% في حين اقتضرت نسبة حجم الإيرادات من 10-50 مليون 24% و 100 مليون فأكثر على 31.3%.

جدول (3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير القطاع

القطاع	التكرار	النسبة المئوية
مالي	28	18.7
صناعي	35	23.3
تجاري	41	27.3
خدماتي	16	10.7
غير ذلك	30	20.0
المجموع	150	100%

تبين من خلال الجدول رقم (3) بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير القطاع بأن الذين قطاعهم مالي كانت نسبتهم 18.7%، والذين قطاعهم صناعي كانت نسبتهم 23.3% والذين قطاعهم تجاري كانت نسبتهم 27.3% والذين قطاعهم خدماتي كانت نسبتهم 10.7% وغير ذلك كان نسبتهم 20%.

جدول (4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المحافظة

المحافظة	التكرار	النسبة المئوية
نابلس	24	16.0
جنين	6	4.0
طولكرم	3	2.0
رام الله	56	37.3
غير ذلك	61	40.7
المجموع	150	100%

تبين من خلال الجدول (4) بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المحافظة بأن الذين محافظتهم نابلس كانت نسبتهم 16%، والذين محافظتهم جنين كانت نسبتهم 4% والذين محافظتهم طولكرم كانت نسبتهم 2% ورام الله كانت نسبتهم 37.3% وغير ذلك كانت نسبتهم 40.7%.

أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة الدراسة وذلك للتعرف على (مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين) وتكونت الاستبانة من قسمين: القسم الأول: يحتوي على بيانات متعلقة بكبار الموظفين والقسم الثاني يشتمل على فقرات الاستبانة المكونة من:

1. حجم الإيرادات

2. القطاع

3. المحافظة

القسم الثاني

ويشتمل على فقرات الاستبيان وهي 37 فقرة مقسمة إلى خمسة مجالات:

عدد الفقرات	المجالات
6	مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية.
6	الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية
6	التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية
9	طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية.
10	الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية.

صدق الأداة

ومن أجل التأكد من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين، الذين أفادوا بضرورة إجراء بعض التعديلات على فقراتها وقامت الباحثة بإجراء بعض التعديلات التي تم الإشارة إليها حيث ختمت بصورتها النهائية (37) فقرة بخمسة مجالات والذي يمثل الاستبانة في صورتها النهائية.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات الأداة بواسطة المعالجة الإحصائية لفقرات الأداة التي أجريت بواسطة اختبار (كرونباخ - ألفا) وذلك على جميع فقرات الاستبانة حيث بلغ معامل ثبات المادة الدراسية (71.3%) وهو معامل ثبات مناسب وفي الأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة

لقد قامت الباحثة بالإجراءات التالية:

1. تحديد الموضوع والمشكلة.

2. تحديد أفراد المجتمع والعينة.

3. إعداد الاستبانة بصورتها النهائية والتي هدفت إلى التعرف على (مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين)

4. توزيع الاستبانة على أفراد العينة وجمعها.

5. إجراء التحليل الإحصائي المناسب للتوصل إلى النتائج.

متغيرات الدراسة

تشمل هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات هي:

أولاً: المتغيرات المستقلة وهي:

1. حجم الإيرادات

2. القطاع

3. المحافظة

المتغير التابع وهو: (مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين)

المعالجة الإحصائية

تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجة الإحصائية التالية: النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك إجراء اختبار (One Sample t-test) لمجالات الدراسة واختبار (T-test) للعينات المستقلة واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

مفتاح تصحيح الأداة

لقد تم اعتماد المفتاح التالي في عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً لطريقة ليكرت الخماسية للتعرف على مدى توافق إجابات عينة الدراسة، وكأن تقسيم وزن إجابات أفراد العينة على النحو التالي:

لقد تم اعتماد التدرج التالي في تصحيح أداة الدراسة.

درجة الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
رتبة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	5-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80 -1

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

- الإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها
- النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها

المقدمة

يتناول هذا الفصل البيانات التي تم التوصل إليها أثناء الدراسة عرضاً للنتائج ومناقشتها بعد تحليل البيانات إحصائياً من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها ومناقشة النتائج المتعلقة بها:

أولاً: نتائج تحليل أسئلة الدراسة

نتائج تحليل السؤال الرئيسي الأول: ما مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين، فيما يتعلق بالمجالات التالية: (مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثارها على الإيرادات الضريبية، الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية، التتزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية، طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية، الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية)

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم اعتماد المقياس التالي:

درجة الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
رتبة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	5-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80-1

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستجابات أفراد العينة على مجالات الاستبانة، والجدول التالي يوضح ذلك:

للإجابة على السؤال الأول والذي نص على: "ما مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثارها على الإيرادات الضريبية؟" تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (5) يبين ذلك

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستجابات أفراد العينة لمجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثارها على الإيرادات الضريبية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1.	تعتبر الشرائح الضريبية الجديدة في القانون الجديد ملائمة لجميع المكلفين من حيث النسب الخاصة بكل شريحة (5% للشريحة الأولى، 10% للشريحة الثانية، 15% للشريحة الثالثة)	3.6200	0.60943	موافق
2.	تعتبر معدلات وأسعار الضريبة الحالية ملائمة في مجال زيادة الإيرادات الضريبية.	3.9400	0.49467	موافق
3.	الشرائح والنسب الضريبية في ظل القانون الجديد تحقق العدالة والمساواة بين المكلفين.	3.1467	0.71781	محايد
4.	يحاول البعض التهرب من دفع الضريبة بحجة المغالاة في النسب الضريبية.	3.8400	0.59166	موافق
5.	يعتبر البدء بنسبة 5% في القانون الجديد ملائماً لأصحاب الدخل المنخفضة.	2.3867	0.81748	معارض
6.	تخفيض الضريبة على الشركات المساهمة من 20% إلى 15% يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي.	3.8400	0.51916	موافق
	مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثارها على الإيرادات الضريبية	3.4622	0.32435	موافق

تبين من الجدول رقم (5) بأن الفقرة الثانية قد حظيت بأعلى متوسط حسابي والتي كان نصها (تعتبر معدلات وأسعار الضريبة الحالية ملائمة في مجال زيادة الإيرادات الضريبية) بمتوسط حسابي (3.94) بدرجة استجابة موافق أي أن أفراد عينة الدراسة من كبار المكلفين رأبهم بأن التغير في معدلات وأسعار الضريبة الحالية ملائمة بالنسبة لزيادة الإيرادات الضريبية لمختلف قطاعات الصناعة.

أما الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي فقد كانت الفقرة الخامسة والتي نصت على أن (يعتبر البدء بنسبة 5% في القانون الجديد ملائماً لأصحاب الدخل المنخفضة) بأدنى بمتوسط حسابي قدره (2.38) بدرجة استجابة معارض، أي أن غالبية جميع أفراد عينة الدراسة من كبار المكلفين أن نسبة الضريبة 5% تعتبر غير ملائمة لأصحاب الدخل المنخفضة، كونهم من أصحاب الدخل المنخفضة فضرورة أن تكون نسبة الضريبة أقل من 5%.

أما مجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثارها على الإيرادات الضريبية فقد حصل على متوسط حسابي قدره (3.46) بدرجة استجابة موافق.

للإجابة على السؤال الثاني والذي نص: "ما الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية، التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية؟" تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (6) يبين ذلك

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستجابات أفراد العينة لمجال

الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية، التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1.	زيادة الإعفاءات الضريبية في القانون الجديد كافية وملائمة لأصحاب الدخل العالية.	3.7933	0.69800	موافق
2.	يعتبر إدراج الإعفاءات الضريبية لكافة المكلفين والفئات عادل	3.1600	0.81166	محايد
3.	تعتبر الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد العاديين وذوي الدخل المحدودة شاملة وعادلة.	2.6067	1.12266	معارض
4.	زيادة بعض الإعفاءات يعد بديلاً مناسباً عن التنزيل الثابت للموظف.	3.4133	0.69694	موافق
5.	تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة على كافة فئات المكلفين يعتبر تشجيعاً لهم على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة.	4.2333	0.62837	موافق بشدة
6.	الإعفاءات الضريبية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الجديد تشجع المكلفين على سداد الضريبة دون تأخير.	4.0867	0.57855	موافق
	الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية، التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	3.5489	0.42505	موافق

تبين من الجدول رقم (6) بأن الفقرة الخامسة قد حظيت بأعلى متوسط حسابي (4.23) بدرجة موافق بشدة والتي كان نصها (تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة على كافة فئات المكلفين يعتبر تشجيعاً لهم على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة) أي أن أفراد عينة الدراسة من كبار المكلفين يرون بأن تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة على كافة فئات المكلفين يعتبر نوع من التشجيع لهم لتقديم الإقرارات الضريبية بشكل سليم.

أما الفقرة التي حظيت بأدنى متوسط حسابي فقد كانت الفقرة رقم (3) والتي نصت على أن (تعتبر الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد العاديين وذوي الدخل المحدودة شاملة وعادلة) بمتوسط حسابي قدره (2.60) بدرجة استجابة معارض، أي أن الإعفاءات الضريبية التي تمنح للأفراد العاديين حسب وجهة نظر كبار المكلفين لم تكون عادلة ولا شاملة.

أما مجال دراسة الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية، التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية بمتوسط حسابي قدره (3.54) بدرجة استجابة موافق.

للإجابة على السؤال الثالث والذي نص: "ما مستوى التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية؟" تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (7) يبين ذلك

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستجابات أفراد العينة لمجال التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1.	إدراج التنزيلات الضريبية لكافة المكلفين في القانون الجديد يعتبر عادلاً ومقبولاً.	3.8867	0.87114	موافق
2.	تعد التنزيلات الواردة وفق القانون الجديد من أهم الحوافز التي تشجع المكلفين على الاستثمار ومن ثم زيادة حصة الإيرادات الضريبية.	4.5200	0.57603	موافق بشدة
3.	زيادة نسبة الخصم التشجيعي المتعلقة بالتنزيلات للملتزمين بدفع الضريبة في الأشهر الأولى من السنة الضريبية تعتبر تشجيعاً لهم لدفع الضرائب المستحقة عليهم.	4.4333	0.74561	موافق بشدة

4.	توعية المكلفين بالتنزيلات والخصومات الواردة في قانون ضريبة الدخل تعمل على تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي.	4.2733	0.58958	موافق بشدة
5.	زيادة نسبة التنزيلات على الدخل تشجع المكلفين على دفع المستحق عليهم.	4.3533	0.63602	موافق بشدة
6.	اعتماد الخسارة وتحويلها إلى خمس سنوات تشجع المكلف على دفع الضريبة المستحقة عليه.	4.0400	0.57789	موافق
	التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	4.2511	0.36979	موافق بشدة

تبين من الجدول رقم (7) بأن الفقرة الثانية قد حظيت بأعلى متوسط حسابي والتي كان نصها (تعد التنزيلات الواردة وفق القانون الجديد من أهم الحوافز التي تشجع المكلفين على الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية) بمتوسط حسابي (4.52) بدرجة استجابة موافق بشدة، أي أن أفراد عينة الدراسة من كبار المكلفين أجابوا على هذه الفقرة بأن القانون الجديد يشجع كبار المكلفين على الاستثمار وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

أما الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي فقد كانت الفقرة الأولى والتي نصت على أن (إدراج التنزيلات الضريبية لكافة المكلفين في القانون الجديد يعتبر عادلاً ومقبولاً) بأدنى بمتوسط حسابي قدره (3.88) بدرجة استجابة موافق، أي أن غالبية أفراد عينة الدراسة من كبار المكلفين يرون بأن إدراج التنزيلات الضريبية لجميع المكلفين يعتبر عادل ومقبول بنفس الوقت.

أما مجال التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية فقد كان بمتوسط حسابي قدره (4.25) بدرجة استجابة موافق بشدة.

للإجابة على السؤال الرابع والذي نص: "ما مستوى طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية؟" تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (8) يبين ذلك

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستجابات أفراد العينة لمجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1.	تعتبر إجراءات تحصيل الضرائب سهلة وغير مكلفة ولا تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين مما يؤثر على زيادة الإيرادات الضريبية.	3.4000	0.63457	محايد
2.	يتم تقدير الأرباح وتعبئة النماذج الضريبية من قبل المكلف بشكل موضوعي ودقيق.	3.9600	0.41580	موافق
3.	تتوفر الثقة في بيانات المكلف عند تحديده للأرباح المحاسبية.	4.1000	0.48811	موافق
4.	هناك عدالة في تقدير الأرباح من قبل موظف دائرة الضريبة في التقدير الإداري للضريبة الواجبة التحصيل.	4.1200	0.46227	موافق
5.	يعتمد مأمور التقدير في تقدير قيمة الضريبة على المعلومات المحاسبية المقدمة له من قبل المكلف.	4.0000	0.49154	موافق
6.	تنوع طرق وأساليب تحصيل الضريبة تشجع المكلف لدفع الضريبة المستحقة عليه.	4.3400	0.62208	موافق بشدة
7.	العلاقة بين المكلف ومأمور التقدير تؤثر على تقدير قيمة الضريبة.	3.9867	0.57913	موافق
8.	يقبل التقدير الذاتي للمكلف كما هو وارد في الإقرار الضريبي باعتباره مصدر ثقة خاصة بعد اعتماده من مراجع الحسابات الخارجي.	4.0133	0.55547	موافق
9.	تطوير الحوافز التشجيعية وإعادة النظر فيها من فترة لآخرى تزيد من الالتزام بدفع الضريبة المستحقة وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.	4.1800	0.54428	موافق
	طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية	4.0111	0.25349	موافق

تبين من الجدول رقم(8) بأن الفقرة السادسة قد حظيت بأعلى متوسط حسابي والتي كان نصها (تنوع طرق وأساليب تحصيل الضريبة تشجع المكلف لدفع الضريبة المستحقة عليه) بمتوسط حسابي (4.34) بدرجة استجابة موافق بشدة، أي أن أفراد عينة الدراسة من كبار المكلفين أجابوا على هذه الفقرة بأن القانون الجديد يشجع كبار المكلفين على الاستثمار وزيادة حصة الإيرادات الضريبية.

أما الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي فقد كانت الفقرة الأولى والتي نصت على أن (تعتبر إجراءات تحصيل الضرائب سهلة وغير مكلفة ولا تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين مما يؤثر على زيادة الإيرادات الضريبية) بأدنى بمتوسط حسابي قدره (3.40) بدرجة استجابة محايد، أي أن غالبية جميع أفراد عينة الدراسة من كبار المكلفين يرون بأن إجراءات تحصيل الضرائب سهلة وغير مكلفة ولا تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين مما يؤثر على زيادة الإيرادات الضريبية.

أما مجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية فقد كان بمتوسط حسابي قدره (4.01) بدرجة استجابة موافق.

للإجابة على السؤال الخامس والذي نص: "ما مستوى الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية؟" تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم(9) يبين ذلك

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستجابات أفراد العينة لمجال مستوى الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1.	الخصم التشجيعي يحفز المكلف على دفع المستحق عليه ضمن فترة الخصم المسموح بها.	4.5933	0.63560	موافق بشدة
2.	غرامة تأخير الدفع تحفز المكلف على سرعة دفع المستحق عليه.	4.6667	0.48697	موافق بشدة
3.	تعمل الزيارات الدورية لمحصلي الضريبة على سداد المستحق على المكلف.	4.1467	0.45446	موافق
4.	تقسيط الضريبة يحفز المكلفين على الانتظام بدفع ما يترتب عليهم.	4.6000	0.57928	موافق بشدة

5.	الخصم التشجيعي للمكلف يحد من التهرب الضريبي.	4.5267	0.59862	موافق بشدة
6.	قيام دائرة ضريبة الدخل بتوعية المواطنين عن دور وأهمية الضريبة تحد من التهرب الضريبي.	4.2133	0.48586	موافق بشدة
7.	يعتبر الخصم التشجيعي الممنوح للمكلف عاملاً يساهم في تحفيز دفع الضريبة.	4.3067	0.65484	موافق بشدة
8.	إدراج نظام السلفيات اختياريًا وحصول المكلف على خصم تشجيعي في قانون الضريبة يعد عاملاً محفزاً لتسهيل تحصيل الضريبة.	3.9933	0.48462	موافق
9.	دفع الضريبة عند تقديم الإقرار الضريبي خلال الأربع شهور الأولى لإنهاء السنة المالية يعد ملائماً لزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.	4.3467	0.55547	موافق بشدة
10.	يتم تطبيق الغرامات والعقوبات كما هي واردة في القانون على المتهربين والمخالفين لقواعد إعداد الحسابات الضريبية مما يساهم في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.	4.0333	0.79779	موافق
	مستوى الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية	4.3427	0.28030	موافق بشدة

تبين من الجدول رقم (9) بأن الفقرة الثانية قد حظيت بأعلى متوسط حسابي والتي كان نصها (غرامة تأخير الدفع تحفز المكلف على سرعة دفع المستحق عليه) بمتوسط حسابي (4.66) بدرجة استجابة موافق بشدة، أي أن أفراد عينة الدراسة من كبار المكلفين أجابوا على هذه الفقرة بأن الغرامة التي تفرضها الدولة على تأخير دفع الضريبة تحفز المكلف على دفع المستحق عليه بسرعة.

أما الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي فقد كانت الفقرة الثامنة والتي نصت على أن (إدراج نظام السلفيات اختياريًا وحصول المكلف على خصم تشجيعي في قانون الضريبة يعد عاملاً محفزاً لتسهيل تحصيل الضريبة) بأدنى بمتوسط حسابي قدره (3.99) بدرجة استجابة موافق، أي أن غالبية جميع أفراد عينة الدراسة من كبار المكلفين يرون بأن إدراج نظام السلفيات بشكل اختياري وحصول المكلف على خصم تشجيعي في قانون الضريبة يعتبر عاملاً محفزاً لتسهيل تحصيل الضريبة.

أما مجال مستوى الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية فقد كان بمتوسط حسابي قدره (4.34) بدرجة استجابة موافق بشدة.

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستجابات أفراد العينة لمجالات الدراسة الكلية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1.	مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	3.4622	0.32435	موافق
2.	الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية، التنازلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	3.5489	0.42505	موافق
3.	التنازلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	4.2511	0.36979	موافق بشدة
4.	طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية	4.0111	0.25349	موافق
5.	مستوى الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية	4.3427	0.28030	موافق بشدة
	المجال الكلي	3.9232	0.19098	موافق

بالنظر إلى الجدول رقم (10) اتضح أن المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة قد كانت على النحو التالي:

- مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية بلغ المتوسط الحسابي لها (3.46) بدرجة استجابة موافق.
- الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية، التنازلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية بلغ المتوسط الحسابي لها (3.54) بدرجة استجابة موافق.
- التنازلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية بلغ المتوسط الحسابي لها (4.25) بدرجة استجابة موافق بشدة.

- طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية بلغ المتوسط الحسابي لها (4.01) بدرجة استجابة موافق.
- مستوى الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية بلغ المتوسط الحسابي (4.34) بدرجة استجابة موافق بشدة.
- كان المجال الكلي مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين (3.92) بدرجة استجابة موافق.

فحص فرضيات الدراسة:

النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

تنص الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين.

تنص الفرضية الفرعية الأولى على (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشرائح والنسب الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية)، وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، والجدول رقم (11) يبين ذلك

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية وقيمة sig لمجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة t	قيمة الدلالة الإحصائية
	ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	3.4622	69.2	130.735	0.000

نستنتج من الجدول رقم(11) أن المتوسط الحسابي النسبي (69.2%) وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي دالة إحصائية حيث إنها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة متوسطة على فقرات مجال حول ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية، من قبل أفراد العينة. وبذلك فإن الفرضية الأولى القائلة بأن إقرار تطبيق شرائح ونسب ضريبية ملائمة تؤثر بصورة ذات دلالة إحصائية على الإيرادات الضريبية بدرجة متوسطة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة العمل على تطوير وتطبيق شرائح ونسب ضريبية بطريقة تحقق العائد المرجو منها نحو زيادة الإيرادات الضريبية بصورة أفضل.

تنص الفرضية الفرعية الثانية على (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية) وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا ، والجدول رقم(12) يبين ذلك :

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية وقيمة sig لمجال الإعفاءات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة t	قيمة الدلالة الإحصائية
	مجال الإعفاءات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	3.54	0.71	259.102	0.000

نستنتج من الجدول رقم(12) أن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال لآراء المبحوثين كبار المكلفين يساوي (0.71) وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 وهي دالة إحصائية حيث إنها أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة على فقرات المجال وبذلك يتبين صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية، الأمر الذي يعني بأن الإعفاءات الضريبية تحقق العائد المرجو منها نحو زيادة الإيرادات الضريبية.

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنازلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية) وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، والجدول رقم(13) يبين ذلك

جدول رقم (13): المتوسطات الحسابية والمتوسطات الحسابية وقيمة sig لمجال التنازلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة t	قيمة الدلالة الإحصائية
	التنازلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	4.2511	0.85	977.140	0.000

نستنتج من الجدول رقم(13) أن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال لآراء المبحوثين كبار المكلفين يساوي (0.85) وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 وهي دالة إحصائية حيث إنها أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة على فقرات المجال وبذلك يتبين صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنازلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية، مما يشير إلى ضرورة العمل على إجراء ما يلزم لتعديل هذه التنازلات بطريقة تحقق العائد المرجو منها نحو زيادة الإيرادات الضريبية.

تتص الفرضية الفرعية الرابعة على (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطرق والأساليب المتبعة في تحصيل الضرائب في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية)، وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، والجدول رقم (14) يبين ذلك

جدول رقم (14): المتوسطات الحسابية والمتوسطات الحسابية وقيمة sig لمجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة t	قيمة الدلالة الإحصائية
	طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية	4.0111	0.80	801.193	0.000

نستنتج من الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي النسبي لمجموع آراء المبحوثين من كبار المكلفين يساوي (0.80) وكانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.000) وهي دالة إحصائية لأنها أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال كانت كبيرة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على المجال الكلي للدراسة.

تتص الفرضية الفرعية الخامسة على (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصم التشجيعي في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية)، وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، والجدول رقم (15) يبين ذلك

جدول رقم (15): المتوسطات الحسابية والمتوسطات الحسابية وقيمة sig لمجال الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة t	قيمة الدلالة الإحصائية
	الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية	4.3427	0.87	746.189	0.000

نستنتج من الجدول رقم(15) أن المتوسط الحسابي النسبي لآراء المبحوثين من كبار المكلفين يساوي (0.87) وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 وهي دالة إحصائية حيث أنها أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك تتحقق صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصم التشجيعي في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية، وأن موافقة المبحوثين على المجال المذكور كانت بدرجة كبيرة أي أن الخصم التشجيعي يسهم في زيادة الإيرادات مما يتطلب منح خصم تشجيعي على علمية سداد ضرائب مستحقة عليه بشكل أكثر فعالية.

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$) في إجابات المكلفين تعزى للمتغيرات التالية تبعاً للمتغيرات الديمغرافية (حجم الإيرادات، القطاع، المحافظة) ولفحص الفرضية تم إجراء اختبار (ANOVA) لفحص الفرضيات المتعلقة بحجم الإيرادات، القطاع، المحافظة، واختبار (LSD) للفروقات البعدية، والجدول التالي توضح النتائج التالية:

أ - حجم الإيرادات:

جدول (16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغير حجم الإيرادات

الدلالة الإحصائية	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.793	0.233	0.025	2	0.049	بين المجموعات	مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية
		0.106	147	15.625	داخل المجموعات	
0.658	0.420	0.076	2	0.153	بين المجموعات	الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية
		0.182	147	26.766	داخل المجموعات	
0.894	0.113	0.016	2	0.031	بين المجموعات	التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية
		0.138	147	20.344	داخل المجموعات	
0.018	4.107	0.253	2	0.507	بين المجموعات	طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية
		0.062	147	9.067	داخل المجموعات	

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	الدلالة الإحصائية
الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية	بين المجموعات	0.120	2	0.060	0.761	0.469
	داخل المجموعات	11.587	147	0.079		
المجال الكلي	بين المجموعات	0.070	2	0.035	0.953	0.388
	داخل المجموعات	5.365	147	0.036		

نلاحظ من استعراض الجدول رقم (16) أن قيمة الدلالة الإحصائية على مجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية كانت (0.793) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير حجم الإيرادات، أي ليس هناك أي فروق من وجهة نظر كبار المكلفين في ملائمة الشرائح الضريبية ودورها في زيادة الإيرادات بحيث تفرض الضريبة على الأشخاص والشركات المقيمة في فلسطين، كما تم إعطاء الكثير من المنح والحوافز الضريبية وعلى وجه الخصوص النفقات التي تخص البحث والتطوير وهذا يسهم في زيادة الإيرادات.

أما مجال الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.658) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق في الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير حجم الإيرادات، أي ليس هناك أي فروق من وجهة نظر كبار المكلفين في الإعفاءات الضريبية ودورها في زيادة الإيرادات، بالنسبة لمتغير حجم الإيرادات.

أما مجال التتزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.894) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في التتزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير حجم الإيرادات، أي أنه ليس هناك أي فروق في وجهات نظر كبار المكلفين بدور التتزيلات الضريبية بزيادة الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير حجم الإيرادات.

وقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية لمجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية (0.018) وهذه القيمة أقل من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه توجد فروق بين آراء أفراد عينة الدراسة بالنسبة لمجال وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير حجم الإيرادات، أي أنه يوجد فروق في آراء كبار المكلفين في طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة أي أنه تتعدد الطرق والأساليب التي يتم فيها تحصيل الضريبة.

أما مجال الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.469) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير حجم الإيرادات، أي ليس هناك أي فروق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من كبار المكلفين في الخصم التشجيعي

أما المجال الكلي للدراسة فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.388) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق تعزى لمتغير حجم الإيرادات في جميع مجالات الدراسة والمجال الكلي ما عدا مجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية. وللتعرف إلى وجهة الفروق تم إجراء اختبار (LSD) للفروقات البعدية والجدول (17) يوضح النتائج:

جدول (17): نتائج اختبار (LSD) على مجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية

المجال	حجم الإيرادات	50-10 مليون	من 100-51 مليون	100 مليون فأكثر
طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية	50-10 مليون	-	0.10802°	15531°
	من 100-51 مليون	.	-	0.27480
	100 مليون فأكثر			-

نستنتج من الجدول رقم(17) أن الفرق يكمن بين الذين حجم الإيرادات لديهم من 10-50 مليون و 51-100 مليون كانت الفروق لصالح 51-100 مليون، وإذا ما تم مقارنتهم بـ 100 مليون فأكثر كانت الفروق لصالح الذين حجم الإيرادات لديهم 100 مليون فأكثر، أي أن الفروق بين كبار المكلفين في مجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية كانت لصالح الذين حجم الإيرادات 100 مليون فأكثر.

ب- القطاع:

جدول (18): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغير القطاع

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	الدلالة الإحصائية
مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	بين المجموعات	1.876	4	0.469	4.929	0.001
	داخل المجموعات	13.798	145	0.095		
الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية	بين المجموعات	1.275	4	0.319	1.802	0.132
	داخل المجموعات	25.645	145	0.177		
التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	بين المجموعات	0.159	4	0.040	0.285	0.887
	داخل المجموعات	20.216	145	0.139		
طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية	بين المجموعات	0.143	4	0.036	0.551	0.699
	داخل المجموعات	9.431	145	0.065		
الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية	بين المجموعات	0.330	4	0.083	1.053	0.382
	داخل المجموعات	11.376	145	0.078		
المجال الكلي	بين المجموعات	0.054	4	0.014	.365 0	0.833
	داخل المجموعات	5.380	145	0.037		

نلاحظ من استعراض الجدول رقم(18) أن قيمة الدلالة الإحصائية على مجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية كانت (0.001) وهذه القيمة أقل من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في مدى

ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير القطاع، أي أنه يوجد فروق بين وجهات نظر المكلفين تبعاً لمتغير القطاع في مجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية، أي أن أرائهم تختلف حول ملائمة الشرائح والنسب الضريبية ودورها في زيادة الإيرادات.

أما مجال الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.132) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق في الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير القطاع، ليس هناك أي فروق في وجهات نظر المكلفين في مجال الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية، أي أن أرائهم لا تختلف بالنسبة للإعفاءات الضريبية ودورها في زيادة الإيرادات الضريبية بالنسبة لمتغير القطاع.

أما مجال التتزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.887) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في التتزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير القطاع.

وقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية لمجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية (0.699) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق بين آراء أفراد عينة الدراسة بالنسبة لمجال وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير القطاع، أي أن آراء كبار المكلفين في مجال أساليب تقدير وتحصيل الضريبة لا تختلف في الأساليب المتبعة لتقدير وتحصيل الضريبة.

أما مجال الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.382) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير القطاع، أي ليس هناك أي فروق في آراء المكلفين حول الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية حسب متغير القطاع.

أما المجال الكلي للدراسة فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0,383) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق تعزى لمتغير القطاع في جميع مجالات الدراسة والمجال الكلي ما عدا مجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية. وللتعرف إلى وجهة الفروق تم إجراء اختبار (LSD) للفروقات البعدية والجدول (19) يوضح النتائج:

جدول (19): نتائج اختبار (LSD) على مجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية

المجال	القطاع	مالي	صناعي	تجاري	خدماتي	غير ذلك
مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية	مالي	-	.22738°	.29544°	.03274	.18690°
	صناعي		-	.06806	-.19464°	-.04048-
	تجاري			-	-.26270°	-.10854-
	خدماتي				-	0.15417
	غير ذلك					-

نستنتج من الجدول رقم (19) أن الفرق يكمن بين الذين قطاعهم مالي وصناعي وتجاري وخدماتي وغير ذلك من القطاعات حيث كانت الفروق لصالح القطاع الصناعي والتجاري وغير ذلك من القطاعات الأخرى لم يتم ذكرها.

وأن الفروق بين صناعي وتجاري وخدماتي حيث كانت الفروق لصالح القطاع الخدماتي حيث أن القطاع الخدماتي هو أكثر قطاع ملائم له الشرائح والنسب الضريبية المفروضة عليه، تعزو الباحثة ذلك إلى أن الفروق كانت لصالح قطاع الخدمات في مجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية أي أن الشرائح والنسب الضريبية كانت موزعة بشكل أفضل في القطاع الخدماتي أكثر من القطاعات الأخرى.

ج- المحافظة:

جدول (20): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد

العينة حسب متغير المحافظة

الدالة الإحصائية	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.887	0.286	0.031	4	0.123	بين المجموعات	مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية
		0.107	145	15.552	داخل المجموعات	
0.000	8.448	1.272	4	5.088	بين المجموعات	الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية
		0.151	145	21.832	داخل المجموعات	
0.102	1.972	0.263	4	1.051	بين المجموعات	التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية
		0.133	145	19.324	داخل المجموعات	
0.032	2.728	0.169	4	0.670	بين المجموعات	طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية
		0.061	145	8.904	داخل المجموعات	
0.001	5.001	0.355	4	1.419	بين المجموعات	الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية
		0.071	145	10.288	داخل المجموعات	
0.171	1.627	0.058	4	0.233	بين المجموعات	المجال الكلي
		0.036	145	5.201	داخل المجموعات	

نلاحظ من استعراض الجدول رقم (20) أن قيمة الدلالة الإحصائية على مجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية كانت (0.877) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير المحافظة، أي ليس هناك أي فروق بين آراء كبار المكلفين بالنسبة للمحافظة في مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية.

أما مجال الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهذه القيمة أقل من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه توجد فروق في الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير المحافظة، أي أنه هناك فروق بين آراء كبار المكلفين في مجال الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية.

أما مجال التتزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.10) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في التتزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير المحافظة، أي ليس هناك أي فروق في آراء كبار المكلفين حول دور التتزيلات الضريبية في زيادة الإيرادات الضريبية.

وقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية لمجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية (0.032) وهذه القيمة أقل من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه توجد فروق بين آراء أفراد عينة الدراسة بالنسبة لمجال أساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير المحافظة، أي هناك اختلاف في آراء كبار المكلفين حول أساليب تقدير وتحصيل الضريبة.

أما مجال الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.001) وهذه القيمة أقل من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية تبعاً لمتغير المحافظة، أي أنه هناك فروق في آراء كبار المكلفين حول الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية.

أما المجال الكلي للدراسة فقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.171) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha=0.05$) أي أنه لا توجد فروق تعزى لمتغير المحافظة في جميع مجالات الدراسة والمجال الكلي ما عدا مجال مدى الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية وطرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية والإعفاءات وأثرها على الإيرادات

الضريبية. وللتعرف إلى وجهة الفروق تم إجراء اختبار (LSD) للفروقات البعدية والجدول (21) يوضح النتائج:

جدول (21): نتائج اختبار (LSD) على مجال الإعفاءات الضريبية حسب متغير المحافظة

المجال	المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	رام الله	غير ذلك
الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية	نابلس		0.19444	0.66667°	0.46230°	0.49636
	جنين			0.47222	0.26786	0.30191
	طولكرم				-0.20437-	-0.17031-
	رام الله					0.3406
	غير ذلك					
طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية	نابلس		0.07407	0.12963	-0.14087°	-0.04827-
	جنين			0.05556	-0.21495°	-0.12234-
	طولكرم				-0.27050-	-0.17790-
	رام الله					0.9260
	غير ذلك					
الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية	نابلس		-0.23333-	-0.36667°	-0.28095°	-0.21585-
	جنين			-0.13333-	-0.04762-	0.01749
	طولكرم				0.08571	0.15082
	رام الله					0.06511
	غير ذلك					

نستنتج من الجدول رقم (21) أن الفروق في مجال الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية كانت الفروق لصالح الذين محافظتهم طولكرم، ورام الله، أي أن كبار المكلفين الذين استفادوا من الإعفاءات كانوا بمحافظات طولكرم ورام الله.

أما مجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية كانت الفروق لصالح الذين محافظتهم رام الله، أي أن الفروق بين كبار المكلفين ما يخص تقدير وتحصيل الضريبة كان مكان إقامتهم رام الله.

وفي مجال الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية كانت الفروق لصالح الذين مكان إقامتهم طولكرم ورام الله ومناطق أخرى تم التوزيع عليها ولم يتم ذكرها في الاستبانة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج.

التوصيات.

نتائج الدراسة

تناولت هذه الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي بحث وتحليل جميع أنواع الحوافز الضريبية وأثرها على الإيرادات ضريبة الدخل، وقد أشارت معطيات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة واختبار فرضياتها إلى نتائج هامة بخصوص آراء كبار المكلفين حول كل متغير من المتغيرات المستقلة في زيادة الإيرادات وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- 1- الشرائح والنسب الضريبية في ظل القانون الجديد لا تحقق العدالة والمساواة بين المكلفين.
- 2- يعتبر البدء بنسبة 5% في القانون الجديد لم يكن ملائماً لأصحاب الدخل المنخفضة.
- 3- إن إدراج الإعفاءات الضريبية لكافة المكلفين والفئات لم يكن عادل
- 4- الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد العاديين وذوي الدخل المحدودة لم تكن شاملة وعادلة.
- 5- ضرورة زيادة نسبة الخصم التشجيعي المتعلقة بالتنزيلات للملتزمين بدفع الضريبة في الأشهر الأولى من السنة الضريبية تعتبر تشجيعاً لهم لدفع الضرائب المستحقة عليهم.
- 6- تعتبر إجراءات تحصيل الضرائب سهلة وغير مكلفة ولا تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين مما يؤثر على زيادة الإيرادات الضريبية.
- 7- تطوير الحوافز التشجيعية وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى تزيد من الالتزام بدفع الضريبة المستحقة وبالتالي زيادة حصيله الإيرادات الضريبية.
- 8- إدراج نظام السلفيات اختيارياً وحصول المكلف على خصم تشجيعي في قانون الضريبة يعد عاملاً محفزاً لتسهيل تحصيل الضريبة.

النتائج الإحصائية

فيما يتعلق بأسئلة الدراسة:

- مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية بلغ المتوسط الحسابي لها (3.46) بدرجة استجابة موافق.
- الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية، التنازلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية بلغ المتوسط الحسابي لها (3.54) بدرجة استجابة موافق.
- التنازلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية بلغ المتوسط الحسابي لها (4.25) بدرجة استجابة موافق بشدة.
- طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية بلغ المتوسط الحسابي لها (4.01) بدرجة استجابة موافق.
- مستوى الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية بلغ المتوسط الحسابي (4.34) بدرجة استجابة موافق بشدة.
- كان المجال الكلي مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين (3.92) بدرجة استجابة موافق.

فيما يتعلق بفرضيات الدراسة:

1. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشرائح والنسب الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية.
2. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية.

3. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية .

4. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطرق والأساليب المتبعة في تحصيل الضرائب في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية .

5. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصم التشجيعي في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والإيرادات الضريبية.

6. لا توجد فروق تعزى لمتغير حجم الإيرادات في جميع مجالات الدراسة والمجال الكلي ما عدا مجال طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية

7. لا توجد فروق تعزى لمتغير القطاع في جميع مجالات الدراسة والمجال الكلي ما عدا مجال مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية.

8. لا توجد فروق تعزى لمتغير المحافظة في جميع مجالات الدراسة والمجال الكلي ما عدا مجال مدى الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية وطرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية والإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية.

التوصيات:

بناءً على أهداف الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها، اقترحت الباحثة التوصيات التالية:

1. العمل على تحقيق العدالة والمساواة في تحديد نسبة الضريبة لكافة شرائح المجتمع في ظل القانون الجديد للضريبة.

2. تقليل نسبة 5% من الضريبة خاصة لأصحاب الدخل المنخفضة كونها لا تلائم جميع شرائح المجتمع.

3. زيادة الإعفاءات الضريبية للمكلفين بما يتناسب مع المقدرة التكلفة للأفراد.

4. توفير حوافز ضريبية للأفراد لأجل زيادة الإيرادات، بحيث تختلف بين فئات المجتمع، من قطاعات صناعية وتجارية وخدمية.

5. تعديل قانون الضريبة بما يتناسب مع القدرة التكليفية للأفراد، وأيضاً بالنسبة للإعفاءات الشخصية والعائلية، بحيث يشعر كبار المكلفين بعدالة الضريبة المفروضة عليهم.

6. تنويع طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وذلك بما يتناسب مع دخل المكلفين.

7. منح نسبة خصم تشجيعي للمكلفين الذين يقومون بسداد الضرائب المتراكمة عليهم.

8. ضرورة تطوير الحوافز الضريبية وذلك بمنح الإعفاءات الضريبية لكبار المكلفين بما يتناسب مع حجم إيراداتهم وطبيعة القطاع الذي يعملون فيه .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ- قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004.

ب- قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 .

ت- قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (5) لسنة 2015 .

ثانياً: الكتب

أ- الحاج، طارق، (2009): المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ب- العثماوي، شكري وعثمان، سعيد، (2007): اقتصاديات الضرائب (سياسات - نظم - قضايا معاصرة) الدار الجامعية، القاهرة، مصر.

ت- خصاونة، جهاد سعيد، (1999): المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر، الأردن.

ث- دراز، حامد، (2003): السياسات المالية، الدار الجامعية، د.ط، مصر.

ج- عبد العزيز، صالح، (2005): حوافز الاستثمار وفقاً لأحدث التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية، د.ط، مصر.

ح- صبري، نضال، (2003): القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين .

خ- محمد، سعيد، (2009): الضريبة على الدخل وفقاً لأحكام القانون رقم (19) لسنة 2015 ولائحته التنفيذية .

د- عفانة، عدي، القطاونة، عادل، الجوع، أحمد (2008): المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن .

ذ- محمد، أميرة حسب الله، (2004): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، مصر.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

أ- موسى، عمرو، (2006): ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين .

ب- قرعش، ديماء، (2017): أثر الحوافز التشجيعية في قانوني ضريبة الدخل وضريبة الأملاك على الإيرادات الضريبية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين .

ت- مهاني، محمود، (2010): أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة .

ث- الغفور، حسام، (2008): مدى تحقيق العدالة الضريبية في نصوص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين .

ج- أبو خلف، فهد، (2007): حوافز ضريبة الدخل الممنوحة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.

ح- الدايم، دعاء، (2018): أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

خ- الشلة، علاء، (2005): محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

رابعاً: المجلات والدوريات

أ- عايش، عروبة، (2012): دور الإعفاءات الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 6، 2010، 315.

ب- أبو حشيش، خليل عواد، (2004): حالات وتطبيقات عملية في قياس الدخل الخاضع للضريبة، "دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية" عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

ت- العزاوي، كريم، (2015): الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد (194)، المجلد (12).

ث- نشوان، إسكندر (2017): إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل بدولة فلسطين دراسة تحليلية، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد (21) العدد الأول .

ج- مادي، محمد إبراهيم، (2000): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والضرائب في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر .

خامساً: المؤتمرات العلمية

أ- منشورات الأمم المتحدة، (2004): مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الحوافز) سلسلة دراسات الأونكتاد / الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، سويسرا .

ب- عبد الهادي، الرسول عبد (2004): مدى فاعلية الحوافز والإعفاءات الضريبية في تشجيع النشاط الصناعي ونشاط التصدير، المؤتمر الضريبي الرابع أثر الضرائب على الاستثمار في مصر والدول العربية، 25-26 سبتمبر / 2004، مركز مشروعات الدولية الخاصة، مصر .

سادساً: المواقع الإلكترونية

أ- الموقع الاقتصادي (<http://www.aliqtisadi.ps/article/65422>) فلسطين-113-مليار-

شيكل-قيمة-الضرائب-المحصلة-في-11-شهر/) 2,2019

ب- موقع اقتصاد فلسطين

<https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/b1fa8fy11664015Yb1fa8f/>

الحوافز-الضريبية-المستحدثة-في-موازنة-2018) 3,2019

المراجع الأجنبية:

1- Hohots. Viktor sewhey (2001) **The Role of tax systems of Ukraine,Russia, and Kazakhstan in attracting Foreign Investement Queens university at.**

2- Abd ulrazag, Bashier (2003) **"The causal relationship between tax reveues and expenditures in Jordan".**

الملاحق

ملحق رقم (1)

المحكمين

اسم المحكم	مكان العمل
د. مفيد الظاهر	جامعة النجاح الوطنية - نابلس
د. بكر اشتية	جامعة النجاح الوطنية - نابلس
د. سهير الشوملي	جامعة فلسطين التقنية - طولكرم
د. عبد الفتاح الشملة	جامعة النجاح الوطنية - نابلس
أ. هشام التايه	مدير دائرة ضريبة الدخل - نابلس

ملحق رقم (2)

الاستبانة



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج المنازعات الضريبية

الموضوع : تعبئة الاستبانة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة حفظهم الله ،،،

تقوم الباحثة بدراساتها حول "مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين" وذلك للحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية- جامعة النجاح الوطنية. يرجى الإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة وموضوعية، وستكون لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

الباحثة

" عبدة عبود "

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (X) في المكان المخصص للإجابة المناسبة لك :

- حجم الإيرادات: () 10 مليون () 10-50 مليون () 50 مليون فأكثر
- القطاع: () مالي () صناعي () تجاري () خدماتي () غير ذلك
- المحافظة: () نابلس () جنين () طولكرم () رام الله () غير

القسم الثاني: فقرات أداة الدراسة ، الرجاء وضع إشارة (X) في المكان المناسب

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة	معارض
المحور الأول: مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية.						
1	تعتبر الشرائح الضريبية الجديدة في القانون الجديد ملائمة لجميع المكلفين من حيث النسب الخاصة بكل شريحة (5% للشريحة الأولى، 10% للشريحة الثانية، 15% للشريحة الثالثة)					
2	تعتبر معدلات وأسعار الضريبة الحالية ملائمة في مجال زيادة الإيرادات الضريبية.					
3	الشرائح والنسب الضريبية في ظل القانون الجديد تحقق العدالة والمساواة بين المكلفين.					
4	يحاول البعض التهرب من دفع الضريبة بحجة المغالاة في النسب الضريبية.					
5	يعتبر البدء بنسبة 5% في القانون الجديد ملائماً لأصحاب الدخل المنخفضة.					
6	تخفيض الضريبة على الشركات المساهمة من 20% إلى 15% يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي.					
المحور الثاني: الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية.						
1	زيادة الإعفاءات الضريبية في القانون الجديد كافية وملائمة لأصحاب الدخل العالية.					
2	يعتبر إدراج الإعفاءات الضريبية لكافة المكلفين والفئات عادل					
3	تعتبر الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد العاديين وذوي الدخل المحدودة شاملة وعادلة.					
4	زيادة بعض الإعفاءات يعد بديلاً مناسباً عن التنزيل الثابت للموظف.					
5	تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة على كافة فئات المكلفين يعتبر تشجيعاً لهم على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة.					
6	الإعفاءات الضريبية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الجديد تشجع المكلفين على سداد الضريبة دون تأخير.					

المحور الثالث: التنزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية.

1	إدراج التنزيلات الضريبية لكافة المكلفين في القانون الجديد يعتبر عادلاً ومقبولاً.				
2	تعد التنزيلات الواردة وفق القانون الجديد من أهم الحوافز التي تشجع المكلفين على الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.				
3	زيادة نسبة الخصم التشجيعي المتعلقة بالتنزيلات للملتزمين بدفع الضريبة في الأشهر الأولى من السنة الضريبية تعتبر تشجيعاً لهم لدفع الضرائب المستحقة عليهم.				
4	توعية المكلفين بالتنزيلات والخصومات الواردة في قانون ضريبة الدخل تعمل على تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي.				
5	زيادة نسبة التنزيلات على الدخل تشجع المكلفين على دفع المستحق عليهم.				
6	اعتماد الخسارة وترحيلها إلى خمس سنوات تشجع المكلف على دفع الضريبة المستحقة عليه.				

المحور الرابع: طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية.

1	تعتبر إجراءات تحصيل الضرائب سهلة وغير مكلفة ولا تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين مما يؤثر على زيادة الإيرادات الضريبية.				
2	يتم تقدير الأرباح وتعبئة النماذج الضريبية من قبل المكلف بشكل موضوعي ودقيق.				
3	تتوفر الثقة في بيانات المكلف عند تحديده للأرباح المحاسبية.				
4	هناك عدالة في تقدير الأرباح من قبل موظف دائرة الضريبة في التقدير الإداري للضريبة الواجبة التحصيل.				
5	يعتمد مأمور التقدير في تقدير قيمة الضريبة على المعلومات المحاسبية المقدمة له من قبل المكلف.				
6	تنوع طرق وأساليب تحصيل الضريبة تشجع المكلف لدفع الضريبة المستحقة عليه.				
7	العلاقة بين المكلف ومأمور التقدير تؤثر على تقدير قيمة الضريبة.				
8	يقبل التقدير الذاتي للمكلف كما هو وارد في الإقرار الضريبي باعتباره مصدر ثقة خاصة بعد اعتماده من مراجع الحسابات الخارجي.				

					9	تطوير الحوافز التشجيعية وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى تزيد من الالتزام بدفع الضريبة المستحقة وبالتالي زيادة حصيله الإيرادات الضريبية.
المحور الخامس: الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية.						
					1	الخصم التشجيعي يحفز المكلف على دفع المستحق عليه ضمن فترة الخصم المسموح بها.
					2	غرامة تأخير الدفع تحفز المكلف على سرعة دفع المستحق عليه.
					3	تعمل الزيارات الدورية لمحصلي الضريبة على سداد المستحق على المكلف.
					4	تقسيم الضريبة يحفز المكلفين على الانتظام بدفع ما يترتب عليهم.
					5	الخصم التشجيعي للمكلف يحد من التهرب الضريبي.
					6	قيام دائرة ضريبة الدخل بتوعية المواطنين عن دور وأهمية الضريبة تحد من التهرب الضريبي.
					7	يعتبر الخصم التشجيعي الممنوح للمكلف عاملاً يساهم في تحفيز دفع الضريبة.
					8	إدراج نظام السلفيات اختياريًا وحصول المكلف على خصم تشجيعي في قانون الضريبة يعد عاملاً محفزاً لتسهيل تحصيل الضريبة.
					9	دفع الضريبة عند تقديم الإقرار الضريبي خلال الأربع شهور الأولى لإنهاء السنة المالية يعد ملائماً لزيادة حصيله الإيرادات الضريبية.
					10	يتم تطبيق الغرامات والعقوبات كما هي واردة في القانون على المتهربين والمخالفين لقواعد إعداد الحسابات الضريبية مما يساهم في زيادة حصيله الإيرادات الضريبية.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**The Extent of the Reflection of Tax Incentives on
Income tax Revenues in Palestine from the Perspective
of Senior Taxpayers**

By

Obaida Mahmoud Rasheed Abdo

Supervised

Prof. Tareq Alhaj

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Taxation Disputes, Faculty of Graduate
Studies, An-Najah University, Nablus-Palestine.**

2019

**The Extent of the Reflection of Tax Incentives on Income tax Revenues
in Palestine from the Perspective of Senior Taxpayers**

By

Obaida Mahmoud Rasheed Abdo

Supervised

Prof. Tareq Alhaj

Abstract

This study sought to know the extent of the reflection of tax incentives on income tax revenues in Palestine from the prospective of senior taxpayers in West Bank governorates where it considered three subjects; the first one included tax incentives in terms of its concept, objectives, types and the success of tax incentives policy. The second subject included the income tax, its features, historical development and basic rules. The third subject included the tax incentives as well as changes to the Palestinian Income Tax Law.

In order to achieve the study objectives, the researcher has made a questionnaire presented to a number of experts with special experiences and competences then distributed over a random sample of 150 senior taxpayers in West Bank. After that, data has been processed using the analytical descriptive approach where the reliability coefficient of study was (71.3%) which can be considered as adequate reliability coefficient and can meet the study purposes.

The most concluded results of the study:

Develop and periodically reconsider the promotional incentives will increase the level of commitment to pay due taxes and therefore increase the total tax revenues. Moreover, the inclusion of optionally advances system and provision of taxpayer with promotional discount within the Tax Law serve as catalyst to facilitate tax collection. In addition to that, raise awareness of taxpayers for deductions, discounts provided for in the Income Tax Law will make the tax collection procedures more easier.

The most important recommendations are:

Work on justice and equality when determining tax rate of all community segments under the new tax law.

- Decrease the tax by 5% to those of low-income as of being not suitable for all community segments.
- Increase tax exemptions for taxpayers in proportion to individuals' affordability.
- Work on providing tax incentives to individuals aiming at increasing revenues which may vary among various community groups of industrial, commercial and service sectors.
- Amend the tax law to be in consistent with affordability of individuals as well as the personal and family exemptions where senior taxpayers would feel levied tax justice.

- Diversify the methods and techniques of tax estimation and collection in proportion to taxpayers' income.
- Provide promotional discount ratio to taxpayers who make full payment of accumulated taxes.

It is very important to develop tax incentives by providing senior taxpayers with exemptions in proportion to their revenue volume

